

اشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل

عزيز حيدر

دائرة علم الاجتماع والانسان - جامعة بيرزيت

مقدمه

تهدف هذه الدراسة الى استعراض وتحليل اشكال التعبير السياسي التي ظهرت بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل خلال اربعين عاما، ومحاولة تفسير بعض الظواهر غير الواضحة في سلوكهم السياسي. ويعنى البحث في هذا الموضوع بالتعرض لمكانة الفلسطينيين العرب كأقلية قومية في المجتمع الاسرائيلي. من هنا يلزم دراسة وتحليل مختلف جوانب الحياة منذ قيام اسرائيل ورؤية مختلف الظواهر من خلال تطورها التاريخي وتفاعلاتها كجزء من الواقع الموضوعي والذاتي. فالسلوك السياسي هو واحد من الإفرازات وردود الفعل على مختلف الاحداث والتطورات، ويتفاعل معها بشكل دياكتيكي. لذلك فهذا السلوك هو نتيجة لتراكم تحولات وتطورات في مراحل تاريخية مختلفة. ولقد تأثرت اشكال التعبير السياسي، ومختلف الظواهر الاخرى في حياة الفلسطينيين العرب في اسرائيل بعدة عوامل ومتغيرات متداخلة ومتشابكة:

- (1) البنية الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية للأقلية العربية التي بقيت في اسرائيل بعد نكبة 1948 وتطورها بتأثير العوامل والمتغيرات الاخرى.
- (2) السياسة التي اتبعتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تجاه هذه الاقلية منذ 1948 واتجاه الفلسطينيين بشكل عام وخاصة بعد حرب 1967.
- (3) الاحداث العسكرية والتطورات السياسية التي طرأت على منطقة الشرق الاوسط وخاصة تطورات القضية الفلسطينية.

لقد طرأت تحولات وتغيرات على مجموعة العوامل هذه وتركت بصماتها على أوضاع العرب في اسرائيل واتجهت التحولات في هذه الاوضاع اتجاها معاكسا لما توقعه مقرررو السياسة الاسرائيلية ومنفذوها. فالواقع الذي فرضته هذه السياسة وخاصة ما يتعلق بضبط سلوكيات هذه الاقلية كان مرهونا باستمرار الاوضاع السائدة آنذاك واستمرار ضبط السلطة الاسرائيلية لمختلف العوامل والمؤثرات من أجل فرض حصار قوي حول العرب

يمكنها من تنفيذ السياسة المخططة. ولكن فترة الأربعين عاما الماضية اثبتت أن هناك عوامل ومتغيرات كثيرة ليست في نطاق سيطرة السياسة الاسرائيلية، على المستوى الخارجي والداخلي. فعلى المستوى الخارجي لم يكن باستطاعة السياسة الاسرائيلية حصر تأثير حركة القومية العربية في الخمسينات والستينات، ولم يكن باستطاعتها ضبط تطور وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية ولا نتائج حرب 1967. واما على المستوى الداخلي فان النظام الحزبي في اسرائيل وتطور الاقتصاد الاسرائيلي في الاتجاه الرأسمالي شكلا منافذ وفتحا ثغرات يمكن للعرب في اسرائيل استغلالها لتغيير أوضاعهم. وعلى الصعيد الداخلي للاقلية العربية طرأت تحولات ما كان باستطاعة السلطة الاسرائيلية ضبطها، أو أن قدرتها على ذلك كانت محدودة في بعض الحالات. وهذه التحولات برزت في التطور الديموغرافي، كارتفاع مستوى التعليم، وتطور المستوى الاجتماعي - الثقافي واستيعاب القيم الديمقراطية.

كل هذه التحولات كانت متلازمة مع سياسة استقطاب النخب السياسية العربية في اسرائيل، وهي من أركان سياسة الضبط، وفي نفس الوقت كانت من عوامل تراكم القوة الاقتصادية - السياسية بأيدي القيادة العربية الجديدة في الظروف التي طرأت على أوضاع الاقلية العربية. وكان لابد من أن يرافق هذه التحولات انفتاح العرب في اسرائيل على العالم العربي والعالم الخارجي. وهذا الانفتاح يمكن اعتباره من عوامل ضعف السيطرة على الاقلية العربية، لأن هذه السيطرة كانت وما زالت مرهونة بضبط علاقات هذه الاقلية بالرأي العام في المجتمعات الغربية، وبضبط مدى معرفة العرب في اسرائيل ووعيمهم بما يجري في العالم العربي وخاصة سياسة الانظمة العربية الحقيقية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك معرفتهم بالتيارات السياسية هناك. ونفترض في هذه الدراسة ان قدرة السياسة الاسرائيلية على ضبط سلوك العرب في اسرائيل قد ضعفت بفعل التحولات التي ذكرناها سابقا مع ان قدرة العرب على مواجهة هذه السياسة ما زالت محدودة، ولكنها تضع المجتمع الاسرائيلي، بعد اربعين عاما، أمام مأزق محرج وصعب يتمثل في اجباره على اتخاذ قرار حاسم حول موقفه من وجود هذه الاقلية في اسرائيل ومكانتها.

بالطبع لم تكن التحولات التي حدثت في اوضاع العرب في اسرائيل فجائية، ولم تحدث التغيرات في اشكال التعبير السياسي بين عشية وضحاها، ولكنها مرت بمراحل تاريخية مختلفة، لذلك فان دراستنا ستأخذ شكل الاستعراض التاريخي لتطور اشكال التعبير السياسي وتحليل الاوضاع والمتغيرات التي أفرزت هذه الاشكال في كل مرحلة. وتقريرنا للمراحل التاريخية ليس اعتباطيا بل هو مبني أولا على اعتبار ان احداثا وتطورات معينة اكتسبت أهمية خاصة وتركت بصماتها على حياة الاقلية العربية في اسرائيل، وثانيا لاننا نستطيع تحديد سمات خاصة لكل مرحلة مختلفة عن سمات المراحل الاخرى صبغتها

بطابع خاص. على هذا الاساس يمكن ان نميز ثلاث مراحل اساسية في حياة الفلسطينيين العرب في اسرائيل:

(1) بدأت المرحلة الاولى بعد النكبة وقيام دولة اسرائيل واستمرت حتى حرب 1967، وقد اتسمت بطابع الصراع من أجل البقاء في الوطن والحفاظ على الهوية العربية.
(2) المرحلة الثانية ابتدأت مباشرة بعد حرب 1967 واستمرت حتى «يوم الارض» عام 1976. وقد اتسمت بنمو وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية وبناء المؤسسات الاجتماعية - السياسية الخاصة بالقطاع العربي والنضال من أجل تحسين الاوضاع الاقتصادية - الاجتماعية.

(3) وأما المرحلة الثالثة فقد بدأت بعد يوم الارض 1976، والانقلاب السياسي في اسرائيل 1977 واستمرت حتى الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة في أواخر عام 1987. وقد اتسمت هذه المرحلة باستمرار بناء المؤسسات الاجتماعية السياسية وبداية الصراع من أجل تغيير موقع ومكانة الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي.

المرحلة الاولى 1948 - 1967

بعد نكبة 1948 بقيت في اسرائيل اقلية عربية صغيرة عدد أفرادها حوالي 160 ألف نسمة، سكن معظمهم قرى صغيرة (75٪) في منطقة الجليل في الشمال (بالاضافة الى مدينة الناصرة) ومنطقة المثلث في مركز البلاد والتجمعات البدوية في النقب. كما أن اقلية صغيرة بقيت في المدن المختلطة: حيفا، يافا، عكا، اللد والرملة.

لم تكن نكبة 1948 مجرد سلخ جزء من المجتمع الفلسطيني عن اجزاء اخرى، بالنسبة للأقلية العربية، وإنما كانت لها آثار اجتماعية - اقتصادية - سياسية عميقة جدا. فهذه الاقلية هي بقايا شعب تم تشريده جغرافيا، وبقايا مجتمع تم تخطيط بنائه الاجتماعي. لقد عانى معظم العرب الذين بقوا في اسرائيل، وخاصة في منطقة الجليل والمدن المختلطة، من تشريد أبناء عائلاتهم وقراهم وفي كثير من الاحيان بقيت في البلاد الاجزاء الضعيفة الفقيرة والجاهلة في كل عائلة أو حوالة. وفقدت كثير من العائلات القوى العاملة الرئيسية من الرجال حيث شردوا أو استشهدوا أو تم اسرهم (Kamen, 1988) وأما الارض فلم يكن بالامكان استمرار فلاحتها في الظروف التي سادت وصودر جزء كبير منها مباشرة بعد قيام الدولة، ولم يكن العمل المأجور خارج القرية متوفرا. يضاف الى ذلك تواجد حوالي 23 ألف لاجيء بين هذه الاقلية نزحوا من قراهم، التي تم تدميرها، الى قرى مجاورة. وقد بقي جزء كبير منهم دون مأوى عدة سنوات بعد الزواج، وأما الآخرون فقد سكنوا في بيوت اللاجئين من القرى التي وصلوا اليها. وبشكل عام تشردت من البلاد الشرائح العليا الغنية والمقتدرة، والمتعلمون والموظفون والقيادات السياسية والاجتماعية. وهكذا

أصبحت هذه الاقلية الصغيرة منقطعة عن المركز السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي الفلسطيني، ولم يكن لمعظم افرادها تجربة سابقة في النشاط الاجتماعي - السياسي خارج اطار القرية.

لقد كان العماد الاساسي للبناء الاجتماعي في القرية العربية الفلسطينية هو علاقة القربى التي قاعدتها الاقتصاد الفلاحي. فالوحدة الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية الرئيسية هي العائلة الممتدة، وهي اطار الانتماء والولاء الاساسي للأفراد. وقد اندمجت العائلات في اطار اوسع هو «الحمولة»، اذ انقسمت كل قرية الى «حمولتين» رئيسيتين تتنافسان على السلطة. وأما «الحماثل» الصغيرة فقد انضمت الى احدى «الحمولتين»، مشكلة كتل من «الحماثل». واحيانا كان التنافس الرئيسي على أساس طائفي في القرى المختلطة (Nakhleh, 1975).

السياسة الاسرائيلية تجاه العرب: على هذه الخلفية جاءت السياسة الاسرائيلية لتستغل ضعف الاقلية العربية الاقتصادي والسياسي والتمزق الاجتماعي لصالح الاكثرية اليهودية. وقد تبلورت هذه السياسة من خلال اهداف الحركة الصهيونية في استيطان البلاد وترسيخ الكيان الجديد - الدولة. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف كان لا بد من ابقاء الاقلية العربية ضعيفة مقطعة الاوصال ومنعها من بناء قاعدة اقتصادية وسياسية قوية من الممكن ان تشكل حائلا امام تحقيق الاهداف المذكورة. وقد استخدمت السلطة في تنفيذ سياستها وسائل عديدة قد تختلف في ظاهرها ولكنها جميعها متداخلة ومتشابكة وتخدم نفس الهدف.

ففي المجال الاقتصادي قامت السلطة بمصادرة اهم الثروات والاملاك وخاصة الارض والمياه والابنية، بما فيها الاوقاف الدينية وخاصة الاوقاف الاسلامية، وأعدت توزيعها من جديد لخدمة المصالح القومية اليهودية (Oded, 1962; Flapan, 1963; Kislav, 1976). من جانب آخر اتبعت السلطة سياسة تمييز ضد العرب في تخطيط مشاريع التطوير وتوزيع الاموال لتنفيذها (Waschitz, 1975) واستبعدتهم عن المراكز الهامة المؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية (Lustick, 1980; Smootha, 1984; 1985) وعملت ما في وسعها لمنعهم من مراكمة ثروات اقتصادية يمكن ان يستعملوها في تحسين أوضاعهم (Smootha, 1985) ومن استخدام ما تبقى لهم من املاك و ثروات، أو ما يمكن أن يراكموه من خلال العمل واستغلال بعض الثغرات في السياسية الرسمية، عن طريق سن قوانين وأنظمة تقيد النشاط الاقتصادي وعن طريق ترسيخ مواقف وآراء سلبية تجاههم في القطاع اليهودي (حيدر، 1985-1988). وقد ترافقت هذه الخطوات مع تصفية الصناعات الخفيفة التي كانت قائمة وصناعات استخراج المواد الخام مثل المحاجر (توما، 1982: 174). وكانت نتيجة هذه السياسة ان تحول العرب من ملاكين وفلاحين يعتمدون في معيشتهم على العمل

الزراعي الى عمال مأجورين يستخدمون في الأعمال الشاقة في سوق العمل الاسرائيلي، ذوي مداخل متدنية (Ben - Porath, 1966). وتتصف الاعمال التي اندجوا بها بالحساسية لتذبذبات الاقتصاد الاسرائيلي، الى جانب كونهم وقعوا تحت رحمة أصحاب العمل والوسطاء الذين استغلوهم ابشع استغلال في ظل سياسة تقييد حريتهم في التنقل⁽¹⁾. من هنا عانت اكثرية العرب في اسرائيل من الفقر وتم ترسيخ وتوسيع الهوة في مستوى المعيشة بينهم وبين الاكثرية اليهودية (Zarhi & Achiezra, 1966). ومن جانب آخر اتبعت سياسة تمييز ضد العرب في معالجة حالات الفقر وغيرها من الحالات الاجتماعية الصعبة (Haidar, 1987b).

وفي المجال الاجتماعي - السياسي استغلت السلطة الاسرائيلية البنية الاجتماعية للقرية العربية الفلسطينية في سبيل تحقيق مصالحها في تجزئ الاقلية الى فئات صغيرة كثيرة وعدم اعطائها فرصة التوحد في قوة سياسية. وقد تبلور ذلك في سياسة «فرق تسد» وسياسة «الجزرة والعصا»:

1) على مستوى القرية تعاملت السلطة مع العرب على انهم يتكونون من حائل وعائلات، ورسخت هذه التجزئة وهذه الانتفاءات الضيقة (Cohen, 1965; Mari, 1978; Nakhleh, 1975). فعلاقتها مع الافراد مرت عبر زعماء هذه العائلات والحمايل الذين شكلوا حلقة الوصل مع العالم الخارجي وخاصة مع السلطة، ومن خلاهم فقط كان من الممكن تحقيق مصلحة أو منع عقاب. وكانت هذه القاعدة التي قامت عليها مؤسسة الوساطة.

2) على المستوى العام تعاملت السلطة مع العرب على انهم طوائف وملل وأديان. فقد قسمتهم الى مسلمين عرب ومسلمين بدو وطوائف مسيحية عديدة ودروز وأكدت على الاختلافات والفروق وحاولت طمس المشترك بينهم. والمثل البارز في هذا المجال هو محاولة سلخ الطائفة الدرزية دينيا وقوميا وسياسيا من خلال سن قوانين خاصة بهم وفرض الخدمة الاجبارية عليهم (Jiryis, 1976: 199-202; Oppenheimer, 1985). أما سياسة «الجزرة والعصا» فقد تبلورت في التعامل مع العرب على انهم ينقسمون الى عناصر «ايجابية» وعناصر «سلبية» (رينجيس، 1981). فالعناصر «الاجيائية» هي المؤيدة لسياسة السلطة والمتعاونة معها مقابل تحقيق اهداف ومصالح شخصية وعائلية ضيقة، وأما العناصر «السلبية» فهي التي عارضت سياسة السلطة فاستحقت العقاب. وهذه السياسة في تفريق العرب الى فئات لم تكن لتكتمل الا بجزئها الآخر وهو تشويه الهوية القومية لهذه الفئات. فمن جهتها شجعت السلطة الانتفاءات الدينية، الاقليمية، الطائفية والعائلية وابتقت

القيادات التقليدية المحلية ذات تأثير وقوة في حياة القرية العربية ونشطت في منع ظهور قيادات شابة وواعية (Lustick, 1980: 134).

من هنا نجد أن هناك تناسباً طردياً واضحاً بين القيادات التقليدية وبين الولاء للسلطة. فالقيادة التقليدية المتمثلة في زعماء الحمائل والطوائف والقبائل والمخاتير كانت تؤيد، أو على الأقل لا تعارض، سياسة السلطة وتحاول اثبات ولائها وانتماؤها للدولة، بينما مالت العناصر الشابة الى التعبير عن انتماؤها القومي والوطني⁽²⁾. من جهة أخرى لم تهدف سياسة السلطة الاسرائيلية الى «صهيئة» أو «أسرلة» الاقلية العربية من خلال دمجها في حياة الدولة واعادة تثقيفها (Selictar, 1984: 258). فكما ان الهوية العربية أو الفلسطينية تشكل خطراً على كيان الدولة فان دمج العرب كمواطنين متساوين في الحقوق يشكل خطراً على طابع الدولة كدولة يهودية - صهيونية ويلغي امتيازات الاكثرية (Oppenheimer, 1985). لذلك من الاصح ان نقول ان السلطة ارادت للاقلية العربية ان تكون دون هوية. على هذا الاساس يمكن فهم السياسة التي منعت العرب من التعبير عن انتماهم الوطني والقومي من جهة، ولم تطلب منهم التعبير عن الانتماء الصهيوني - اليهودي، وانما اكدت على الولاء للدولة «من بعيد»، من جهة أخرى. وتبرز هذه السياسة في مناهج التعليم التي تهدف الى تشويه القومية العربية وتبخيسها نسبة لهوية الاكثرية اليهودية (Peres, 1970) وتؤكد على خصوصية وتميز العرب في اسرائيل عن بقية العرب والفلسطينيين (Nakhleh, 1977; Mari, 1978). وقد ساهم الباحثون الاسرائيليون في التأكيد على «انقسام شخصية العربي في اسرائيل» وفي تعزيز فكرة عدم الانتهاء القومي والوطني، والخيرة أو التنازع بين العروبة والهوية الفلسطينية من جانب، وبين الهوية الاسرائيلية من جانب آخر (بيريز، يوفال، ديفيس، 1968؛ بيلغ وبنيامين، 1977؛ لاندوا، 1981؛ افيتسور، 1987)⁽³⁾.

وحتى يتم تحقيق الاهداف من السياسة الاسرائيلية تجاه العرب كان لابد من اتخاذ خطوة أخرى تتمثل في عزلهم عن العالم الخارجي وعن الاكثرية اليهودية. وقد برز العزل عن العالم الخارجي في فرض قيود على سفرهم الى خارج البلاد، وتشديد المراقبة على المسافرين، واستعمال شتى المضايقات لمنع عودتهم وحتى فرض مناهج تعليم يعزلهم عن التيارات الثقافية والفكرية في العالم واستعمال مناهج تعليم في اللغة الانجليزية متدنٍ في مستواه عن ذلك المستعمل في المدارس اليهودية. هذا الى جانب تقييد حريتهم في استعمال وسائل الاعلام (بواسطة جهاز المخابرات). أما على المستوى الداخلي فقد اعتبر العرب خارج اطار المجتمع الاسرائيلي وتم التأكيد على انهم مختلفون «بطبيعتهم» عن اليهود لأنهم «شرقيون وسطحيون»،⁽⁴⁾ وغير ذلك من المصطلحات التي تشدد على الفروق الاثنية التي رفعت الى مستوى التناقض بين الشعيين. يضاف الى ذلك التمييز في القوانين (قانون

العودة، قانون الطوائف الدينية، قانون التعليم) وإيجاد المؤسسات المنفردة (المدارس، وسائل الاعلام، التنظيمات التطوعية، الجيش والدوائر الخاصة في الوزارات لمعالجة شؤون العرب) التي رسخت وعمقت عزل العرب عن اليهود (سموحا، 1976: 418). وقد سهل تنفيذ هذه السياسة العزل الجغرافي والفروق الثقافية والاجتماعية.

لقد استخدمت سياسة عزل العرب عن الخارج لمنع تدخل عناصر اجنبية في السياسة المتبعة تجاه العرب. أما داخليا فقد عزلتهم سياسيا في المجتمع الاسرائيلي، وهكذا منعت تدخل عناصر يهودية ليبرالية تعارض سياسة التمييز، واستبعدت احتمال العمل السياسي المشترك. كذلك فقد رسخت قويا ومواقف معادية في الشارع الاسرائيلي ونشرت الآراء المسبقة ضدهم (Peres, 1971; Haidar, 1988:38) وبهذا سهلت انفراد السلطة بهم. وقد كان الحكم العسكري الجهاز الاساسي الذي استعمل في سياسة العزل هذه وفي مختلف جوانب سياسة التمييز والقمع.

كان هذا الجهاز مسؤولا عن جميع شؤون العرب (بالاضافة الى مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) ومنفصلاً عن شؤون الاكثرية اليهودية. وكانت صلاحياته مطلقة وشاملة بموجب أنظمة الطوارئ الانتدابية من عام 1945، التي استمر العمل بها بعد الغاء الحكم العسكري. بهذه الطريقة استطاع الحكم العسكري النفاذ الى حياة الانسان العربي والتأثير على سلوكه في كل صغيرة وكبيرة (Schwartz, 1958:86). وهكذا نفذ هذا الجهاز مهمات استيطانية من خلال مصادرة الاراضي وضبط عملية احتجاج العرب على ذلك، ومهمات سياسية من خلال ضبط السلوك الانتخابي للعرب وقمع كل المحاولات لاقامة أي جسم سياسي قطري مستقل عن الاحزاب الصهيونية وتمزيق العرب جغرافيا واجتماعيا. وفي سبيل ذلك تعاون بالطبع مع مكتب المستشار للشؤون العربية في اعداد «القوائم السود» التي شملت افراداً أو عائلات أو قرى أو حتى مناطق كاملة استحققت العقاب بسبب عدم رضا السلطات عنها، وقام بمكافأة العناصر «الايجابية». وفي تنفيذ هذه المهمات استعمل الحكم العسكري جهاز مخبرات كانت وظيفته مراقبة سلوكيات الانسان العربي. وقد استطاع هذا الجهاز ان ينفذ الى حياة العرب ويرهبهم وينغص عليهم حياتهم حتى يومنا هذا. وبهذا اكتملت دائرة الضبط التي فرضت على العرب بواسطة وسائل متداخلة ومتشابكة هي: عزلهم عن العالم الخارجي وعن الاكثرية اليهودية، اربابهم سياسيا، اضعافهم اقتصاديا وتمزيقهم داخليا. كما قامت السلطة، ابتداء من عام 1959، بتخفيف بعض القيود على تحركات العرب وتنقلاتهم في البلاد. وقد ترافقت هذه السياسة مع بداية عملية التصنيع في الاقتصاد الاسرائيلي وازدياد

الحاجة للعمالة العربية. وكانت هذه الخطوة بداية عملية طويلة أدت الى الغاء الحكم العسكري عام 1966.

العمل السياسي بين العرب: في ظل هذه الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بدأت الجماهير العربية في اسرائيل مسيرة بناء مجتمعها من جديد ومحاولة تحسين أوضاعها والتعايش مع السلطة الجديدة. وفي البداية يجب أن نشير الى أن الكثيرين من العرب نظروا الى دولة اسرائيل نفس النظرة التي حملوها عن الحكام الاجانب الذين حكموا البلاد - الاتراك والانجليز. لذلك اعتبروا الاوضاع الجديدة موقته ولا بد من التكيف معها. وهناك آخرون لم تشغل بالهم السياسة بقدر ما انشغلوا بانقاذ انفسهم من الفقر وتأمين المأوى. هذا بالإضافة الى ان الاكثرية العظمى من الاقلية العربية في اسرائيل لم تكن لها تجربة سابقة في النشاط الاجتماعي والسياسي وترسخت لديها فكرة ان السياسة هي من صنع القادة المتحدرين من العائلات العريقة الغنية. ثم ان الكثيرين كانوا قد يشعروا من هذه القيادة التي خيبت آمالهم. لقد واجهت الاقلية العربية في البلاد في بداية طريقها أزمة قيادة لأن القيادة السابقة اختفت عن الميدان خلال عملية التشريد، ولم تبقى قيادة معروفة على المستوى القطري الا قيادة الحزب الشيوعي. وظهرت على الساحة السياسية، في بداية الخمسينات، ثلاث قوى: (1) القوى الوطنية متمثلة بالحزب الشيوعي وعناصر شابة مختلفة التفت حوله. (2) العناصر المتعاونة مع النظام الاسرائيلي من ابناء اسياذ الارض والوجهاء والمخاتير وتمثلت في القوائم الانتخابية المرتبطة بالاحزاب الصهيونية وخاصة حزب مبام. (3) بعض العناصر من القيادة القومية التقليدية.

حاولت كل من هذه القوى كسب ثقة العرب في اسرائيل وتثبيت نفسها كقيادة ممثلة. من هنا كانت محاولات عديدة لاقامة احزاب عربية: منها محاولات محمد غر الهواري، وداوود خوري والمحامي الياس كوسا وباءت جميعها بالفشل⁽⁵⁾ وجاءت المحاولة الاخيرة من جانب المطران حكيم لاقامة «حزب ديموقراطي عربي» ولم يكن حظها أوفر⁽⁶⁾. من جانب آخر كانت هناك محاولتان تركنا بصماتها على الجماهير العربية وشكلتنا علامات خاصة في التاريخ السياسي للعرب في اسرائيل:

(1) الجبهة الشعبية: في السادس من ايار 1958 اقيمت «الجبهة العربية» في أول مؤتمر قطري عربي عقد في اعقاب قمع الشرطة بشراسة لمظاهرة عربية في أول ايار. فيما بعد تحول اسمها الى «الجبهة الشعبية». وقد واجهت الجبهة سياسة قمع شديدة، ولم يمنح قادتها تصاريح تنقل، وتم اعتقال بعضهم والتحقيق مع الآخرين. من جانب آخر حدث تنازع داخل الجبهة بين المؤيدين للتعاون مع الحزب الشيوعي «ماكي» وبين المعارضين. وعلى

هذا الاساس تفسخت الى تيارين، وكان التيار القومي فيها المبادر لتأسيس «حركة الارض».

(2) حركة الارض: تأسست حركة الارض كمحركة قومية ناصرية بروح التيار القومي الذي ساد في تلك الفترة في الشرق العربي. وقد سيطرت فكرة الوحدة العربية على ايدولوجية الحركة وكانت ترى ان القضية الفلسطينية هي أيضا قضية قومية عربية ودعت الى حق تقرير المصير للفلسطينيين في اطار «الاماني العليا للأمة العربية» (قهبجي، 1978: 33). حاولت الحركة نشر فكرها وتعبئة الجماهير العربية بواسطة النشرات التي اصدرتها خلال 13 اسبوعا، الى ان توقفت بأمر عسكري وقدم ناشروها للمحكمة. وفي عام 1960 أسس اعضاؤها شركة للنشر والخدمات الصحفية حتى اصدر وزير الدفاع امرا باعتبارها غير قانونية عام 1964. وقبل انتخابات الكنيست السادسة عام 1965 قدم زعماء الارض قائمة باسم «القائمة الاشتراكية العربية» ولكن لجنة الانتخابات المركزية الغتها بدعوى انها غير قانونية لأنها تشكل خطرا على أمن الدولة⁽⁷⁾. لقد باءت جميع المحاولات لاقامة حزب عربي على المستوى القطري بالفشل بسبب سياسة السلطة التي عارضت حتى مبادرات القيادة التقليدية أو «المعتدلة». «هناك خطر من مجرد قيام حزب عربي غير مرتبط بالاحزاب اليهودية، لأن التجارب في الشرق الاوسط تثبت انه في الاحزاب القومية تسيطر عادة العناصر الأكثر تطرفا»⁽⁸⁾

لقد استطاعت السلطة ان تنجح في فرض هذه السياسة بسبب ضعف الجماهير العربية وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الموجهة ضدها. وكان عجز التيارات الوطنية نابعا من ضعف وعجز الفئات الشابة والمثقفة. فهؤلاء كانوا بحاجة الى دعم عائلاتهم المادي والاجتماعي. فالعمل المأجور في القطاع اليهودي لم يوفر للعمال الشباب الاستقلال عن الآباء التقليديين والمحافظين الذين فضلوا المعاونة ومداواة الامور بصمت وبمسايرة السلطة. وأما المثقفون فكانوا بحاجة ماسة الى «وساطة» عائلاتهم والمتعاونين مع السلطة في قراهم للحصول على وظيفة، ولم تكن مفتوحة أمامهم آفاق غير مجال التعليم⁽⁹⁾. لذلك فقد تميزوا بالاحساس بالغربة والعجز واتسم سلوكهم بالانسحاب على مستوى النشاط الاجتماعي والسياسي، إلا في حالات قليلة كما رأينا في مثل «حركة الأرض»، كذلك حاول البعض منهم النشاط من خلال النوادي الرياضية، خاصة في منطقة المثلث، لكن نشاطهم اصطدم بسياسة قمع لدرجة عدم منح تصاريح تنقل لاجراء مباريات⁽¹⁰⁾. وعبرت فئة قليلة من المثقفين عن نفسها بنشر الانتاج الادبي في ما سمي «بأدب المقاومة» الذي اتسم بطابع الاغتراب والمواجهة⁽¹¹⁾. ويجب الاشارة الى ان فئة المثقفين كانت صغيرة عدديا ونسبيا في الجمهور العربي (Mansour, 1964) والى ان نشاطها اصطدم ايضا بالثقافة

السائدة في القرية العربية وأولوية الانتقاء العائلي. وهكذا لم تبق قيادة نشطة على المستوى القطري الا قيادة الحزب الشيوعي، من جهة، واعضاء الكنيست المرتبطين بالاحزاب الصهيونية، من جهة أخرى.

العرب والحزب الشيوعي: كان الحزب الشيوعي هو الحزب غير الصهيوني الوحيد الذي سمح له بالعمل في اسرائيل وبصفته هذه ومواقفه المعارضة لسياسة السلطة الاسرائيلية وتولييه موقف الدفاع عن الحقوق العربية وكذلك وجود عدد من العرب في مراكز القيادة اصبح العنوان الرئيسي لقيادة نضال العرب. لذلك كوفئ الحزب بمزيد من الاصوات العربية المحتجة على السياسة المتبعة. ولكن تأييد العرب للحزب لم يكن غير مشروط بل كان يعتمد على مواقف الحركة الشيوعية عامة، وموقف الحزب خاصة من القضايا العربية القومية. وكان للحزب دور قيادي مهم في الحفاظ على الهوية القومية والوطنية للاقلية العربية، وفي تبنيه للمثقفين العرب وخاصة الكتاب والشعراء والمعارضين للسلطة. وقد تركز الجزء الاكبر من نشاطه بين الشباب والطلاب بشكل خاص. وقد انقسم الحزب على نفسه عام 1965 بين اكثرية عربية اسست القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) وبين اقلية صغيرة (ماكي) اختفت عن الحلبة السياسية بعد سنوات. وكان سبب الانقسام موقف الحزب من حركة القومية العربية⁽¹²⁾.

العرب والاحزاب الصهيونية: ان الظاهرة العامة التي تميز سلوك العرب في اسرائيل، في هذه الفترة، هي انهم لم يتحمسوا للعمل السياسي في ظل الظروف التي سادت آنذاك. وقد سهل هذا السلوك علاقتهم بالاحزاب الصهيونية التي لم تكن معنية بتنشيطهم سياسيا ولكنها كانت مهتمة فقط بالحصول على اصواتهم. ومن هنا تطورت عملية مقايضة: الاصوات مقابل تحقيق مصالح شخصية وعائلية. وقد وضع أسس هذه العلاقة حزب «مباي» الحاكم، الذي صاغ قواعد اللعبة الانتخابية وطوعها لصالحه. وقامت سياسة الحزب تجاه العرب على قاعدتين: زيادة نفوذ الحزب والحكومة بين العرب والمحافظة على العزل المؤسسي بين العرب واليهود (Wiemer, 1983: 36). في الوقت نفسه كان الحزب يناقش فكرة تشريد العرب من البلاد، ولم يتوقف نقاش الفكرة الا بعد عام 1960 (Wiemer, 1983: 44-45). كذلك اتبع الحزب سياسة محاربة العناصر المتطرفة وخاصة العناصر القومية. وبشكل عام لم يميز «مباي» بين مصلحته كحزب وبين مصلحة الدولة فقد استعمل جهاز الحكم العسكري والمخابرات والدوائر العربية في الوزارات والمؤسسات المختلفة كالهستدروت لكسب الاصوات العربية في الانتخابات، ولذلك استطاع الحصول على اكثرية هذه الاصوات ووصلت القوائم المرتبطة به قمة نجاحها في انتخابات الكنيست الرابعة عام 1959، حيث حصلت على خمسة مقاعد (Landau, 1973: 202 - 203).

لقد كان اعضاء الكنيسست العرب التابعون لحزب «مباي» مجرد وسطاء مع السلطة لتحقيق اهداف شخصية وعائلية. وكانوا بشكل عام مقيدين في سلوكهم فكان تصويتهم حسب ما يميل لهم الحزب حتى في الامور المتعلقة بقضايا العرب⁽¹³⁾ لدرجة انهم صوتوا ضد الغاء الحكم العسكري في أكثر من مناسبة⁽¹⁴⁾. وقد رفض الحزب قبول اعضاء عرب في صفوفه حتى عام 1974.

العرب وحزب «مبام»: بعكس الموقف العملي Pragmatic لحزب «مباي» حاول حزب «مبام» تعبئة العرب على اساس ايديولوجي، فكان الحزب الصهيوني الوحيد الذي قبل في صفوفه اعضاء عرباً وطالب بالمساواة الكاملة للسكان العرب. وكان من أشد المعارضين لفرض الحكم العسكري. لكنه تراجع عن موقف «هشومير هتسعين» من قبل قيام الدولة الذي نادى بدولة ثنائية القومية. وكان نجاح الحزب محدوداً في محاولاته تعيين موظفين عرب في مراكز عالية، وبشكل عام لم يؤثر على سياسة السلطة، مما اضعفه عاماً بعد عام في القطاع العربي. اضافة الى أنه لم يعط حرية كاملة لمرشحية من العرب في التعبير عن آرائهم⁽¹⁵⁾. وأخيراً انضم الحزب الى حزب «مباي» و«أحدوت هعبودا» مشكلاً «التجمع العمالي» عام 1968 وبقي فيه حتى عام 1984.

العرب وبقية الاحزاب الصهيونية: لم يختلف نشاط بقية الاحزاب الصهيونية، بين العرب، عن نشاط حزب «مباي». فالتعامل كان على أساس مصلحي موقت قبيل كل معركة انتخابية بصورة اتفاق غير رسمي يقضي بدعم الحزب في الانتخابات العامة مقابل مساعدته للقوائم العائلية والطائفية في الانتخابات المحلية، أو مقابل تحقيق مصالح شخصية وخاصة المصالح المادية. وبرز مثل على هذه العلاقة هو حزب المتدينين الوطنيين (مفدال) الذي استطاع بفضل سلطته في وزارتي الداخلية والاديان ان يحصل على آلاف الاصوات العربية، وتجب الإشارة الى ان حزب «حيروت» (فيما بعد الليكود) وهو الحزب الكبير الثاني في اسرائيل لم يحاول التغلغل بين العرب حتى الثمانينات، إلا أنه اتخذ موقفاً معادياً من الحكم العسكري، لمصلحته الذاتية، لان حزب «مباي» استغله للحصول على الاصوات العربية. لذلك كان الحزب فعالاً في الغائه في العام 1966.

سلوك العرب الانتخابي: منحت اسرائيل العرب حق الاشتراك في انتخابات الكنيسست من جهة وفرضت عليهم الحكم العسكري من جهة أخرى. وبذلك سلبتهم عملياً هذا الحق «الديمقراطي»، اذ ان هذا الجهاز استغل في الانتخابات لصالح الحزب الحاكم وضد أي نشاط عربي مستقل. واذا اضعفنا ضعف الاقلية العربية وتبعيتها الاقتصادية للقطاع اليهودي فاننا نصل الى الاستنتاج المنطقي انه لا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي، خاصة في هذه الفترة، مؤشراً على المواقف السياسية للعرب. وبحكم الظروف

التي سادت حتى حرب 1967 كان التنافس الاساسي على الاصوات العربية بين حزب «مباي» وبين الحزب الشيوعي، وقد تقاسم الحزبان معظم هذه الاصوات حتى الكنيست السادسة، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

تميز السلوك الانتخابي، في ظل الحكم العسكري، بما يلي:
(1) ارتفاع نسبة المصوتين مقارنة مع القطاع اليهودي.

جدول رقم (1)
نتائج الانتخابات في القطاع العربي حتى الكنيست السادسة
(بالنسبة المئوية)

الحزب الشيوعي	الحزب الصهيونية الأخرى	مباي والقوائم العربية المرتبطة به	نسبة المصوتين	الكنيست
22,2	16,5	61,3	79	الكنيست الاولى (1949)
16,3	17,2	66,5	86	الكنيست الثانية (1951)
15,6	17,4	67	92	الكنيست الثالثة (1955)
10	38	52	89	الكنيست الرابعة (1959)
25	24,2	80,8	86	الكنيست الخامسة (1961)
22,6	27,3	50,1	88	الكنيست السادسة (1965)

المصدر: Landau, J. (1969) "The Arabs in Israel: A Political Study". London: Oxford University Press, pp. 110, 115, 121, 127-128.

- مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1964)، نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 166. القدس.

- مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1967)، نتائج الانتخابات للكنيست السادسة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 216، الجزء الاول. القدس.

(2) تصويت الاكثرية لصالح احزاب السلطة مع ان هذه النسبة بدأت بالهبوط منذ عام 1955.

(3) ان المصوتين العن تآثروا بالحركة القومية العربية ولذلك فان تأييدهم للحزب الشيوعي (ماكي حتى عام 1965 ومن ثم راكم) استند الى طبيعة موقف الحزب من هذه الحركة ويبرز ذلك من هبوط التصويت للحزب في العام 1959 بنسبة كبيرة على أثر الخلاف بين عبدالناصر وعبدالكريم قاسم ووقوف الحركة. الشيوعية الى جانب الاخير.

(4) من أهم مميزات التصويت العربي هو الهوية الكبيرة بين تأييد الحزب الشيوعي على المستوى المحلي - أي في انتخابات المجالس المحلية - وبين تأييده على المستوى القطري. وهذا يبين ان قوة الروابط العائلية في القرى العربية كانت ما زالت كبيرة وان «الحمولة» والعائلة ما زالتا تشكلان الاطر الرئيسية للانتماء وتحقيق المصلحة الشخصية مع ان هذه الروابط بدأت تضعف تدريجيا (شمير، 1961: 243). هذا بالاضافة الى الضغوط الشديدة التي مارستها السلطة ضد المجالس المحلية التي حصل الحزب فيها على نسبة كبيرة من التمثيل أو استطاع تشكيل الائتلاف فيها لدرجة منع الخدمات عن القرية أو حل المجلس وتعيين لجنة من وزارة الداخلية لإدارة شؤونها⁽¹⁶⁾ لدرجة منع الخدمات عن القرية أو حل المجلس وتعيين لجنة من وزارة الداخلية لإدارة شؤونها وعلى كل حال فإنه من غير الممكن، بشكل عام، اعتبار التصويت للمجالس المحلية، في هذه الفترة نوعا من التعبير عن المواقف السياسية، اذ انها كانت تعتبر بالنسبة للعرب مجرد تعبير جديد عن الوجة والقيمة الاجتماعية اكثر منها تعبيرا عن مواقف سياسية.

تلخيص المرحلة الاولى: بقي العمل السياسي في القطاع العربي حتى عام 1967 محصورا في المستوى المحلي على الاكثر. فالقيادة المرتبطة بالاحزاب الصهيونية كانت مكونة من وجهاء وزعماء «حمايل» وعائلات كبيرة ومعروفة على المستوى المحلي واحيانا على مستوى المنطقة. وهؤلاء كانوا يمثلون الاحزاب التي رشحتهم اكثر مما كانوا يمثلون السكان العرب ويقومون بدور الوسيط لتحقيق مصالح ذاتية. أما القيادة الوحيدة التي عرفت على المستوى القطري فكانت قيادة الحزب الشيوعي وقياد حركة الارض. وهذه الاخيرة كان تأثيرها وقدرتها على تعبئة الجماهير العربية سياسيا وقوميا محدودين نظرا لسياسة القمع الاسرائيلية، حتى انه لم تعط لها الفرصة لاختبار قوتها بين العرب. من ناحية أخرى كانت الانتماءات ما زالت تقليدية على أسس عائلية، حمائلية وطائفية على المستوى المحلي. أما على مستوى الهوية الجماعية فالجماهير العربية في اسرائيل اعتبرت نفسها عربية، ولم يبرز تناقض بين هذين الاطارين من الانتماء، لأن الانتماء القومي العربي لم يكن يحمل بعدا عمليا في ظل أوضاع العرب في اسرائيل وهذا بالضبط ما سهل عليهم عملية التكيف في الظروف الجديدة. ولذلك فقد تميز هذا الوضع بالهوية الشاسعة بين الوعي والممارسة وليس من الممكن قبول استنتاجات بعض الباحثين ان العرب في اسرائيل تميزوا «بغيباب الوعي القومي» (Nakhleh، 1975)، او استنتاجات آخرين انهم قبلوا بالهوية الاسرائيلية بديلا (ميعاري، 1986).

ومن الملفت للنظر انه بالرغم من أهمية الانتماء الديني في هذه الفترة إلا أنه لم يكن عاملا مؤثرا في الساحة السياسية. إذ أن القيادات الدينية السابقة اختفت والأهم ان

السلطة صادرت الوقف الاسلامي الذي شكل مصدر القوة الاساسي لرجال الدين، ثم ان تعيين رجال الدين المسلمين والعناية بشئى الشؤون الدينية اصبح من مهمات السلطة الاسرائيلية (Layish, 1965)، مما قلل من ثقة العامة بهم بل اهتمهم بالتعاون وأحيانا «بالعمالة» للسلطة. وهكذا فانه من الممكن القول أن النشاط الاساسي المتعلق بشؤون العرب قامت به الاحزاب الصهيونية وليس العرب انفسهم، كما وصفه المستشار للشؤون العربية يهوشع فلمون «هو صراع بين قادة اليهود، باسم العرب، لصالح اليهود»⁽¹⁷⁾. وبذلك حققت السلطة الاسرائيلية واحدا من أهم اهداف سياستها نحو العرب. ولكن من الجهة الاخرى استطاعت الاقلية العربية ان تحقق انجازين مهمين في هذه المرحلة: الاول يتمثل في مجرد البقاء على الارض، أما الثاني فيتمثل بالحفاظ على الهوية الجماعية، بالرغم مما يشوبها من التجزئة والتنازع والتشيع على المستوى السياسي.

المرحلة الثانية 1969 - 1976

في المرحلة الثانية من تطور اشكال التعبير السياسي بين العرب في اسرائيل طرأت على منطقة الشرق الاوسط احداث هامة كان لها تأثير حاسم على شعوب المنطقة. كذلك حدثت تطورات مصيرية على القضية الفلسطينية وتحولات عميقة في المجتمع الاسرائيلي. وجميع هذه الاحداث والتطورات كان لها تأثير عميق على الفلسطينيين في اسرائيل وأدت الى تحولات داخلية هامة في البنية الاجتماعية والاوضاع الاقتصادية ابقت بصماتها على اشكال التنظيم والتعبير السياسي.

قبل اشهر قليلة من نهاية عام 1966 (نوفمبر/ تشرين ثاني) أُلغي الحكم العسكري نهائيا وتم نقل صلاحياته الى مؤسسات مدنية وبقيت معالجة شؤون العرب بواسطة مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية والدوائر العربية في مختلف الوزارات والمؤسسات. ثم نشبت حرب 1967 التي تعتبر نقطة تحول هامة في حياة الاقلية العربية، فكانت بداية لمرحلة جديدة:

1) كانت نتائج الحرب مفاجأة كبيرة وصدمة بالنسبة للعرب في اسرائيل ادت بشكل مباشر الى اعادة النظر في نظرتهم لأنفسهم وفي موقفهم من القومية العربية والانظمة العربية. فقد أدى اللقاء المتجدد مع الاراضي المحتلة وعبرها مع العالم العربي الى معرفة حقيقة مواقف الانظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية وخصوصا خلال مذابح ايلول عام 1970. من هنا كانت بداية تحول عميق في شعورهم بالانتماء: من الهوية القومية الى الهوية الوطنية الفلسطينية. ومن الممكن اعتبار رحيل الرئيس المصري عبدالناصر نقطة تحول مهمة في مسيرة تبلور الهوية الفلسطينية، نظرا للمكانة الخاصة التي اكتسبها المذكور لدى العرب في اسرائيل. كذلك كانت للمقاومة الفلسطينية، في اوائل السبعينات، خاصة في قطاع غزة، آثار عميقة على تنمية الثقة بالنفس.

(2) من التحولات المهمة التي حدثت في هذه الفترة التحول على المستوى الاقتصادي. إذ ان الاقتصاد الاسرائيلي تطور بسرعة كبيرة حتى عام 1973 وطرأت عليه تحولات بنوية عميقة. وأهم نتيجة لهذا التطور كانت تزايد فرص العمل بسرعة واندماج العمال العرب بشكل كامل في النشاط الاقتصادي. اذا اضفنا الى ذلك اندماج العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة في سوق العمل الاسرائيلي فان النتيجة كانت تحول العمال العرب في اسرائيل من عمال بسطاء يستخدمون في الاعمال الشاقة الى تبوء مراكز اعلى بفضل تجربتهم الطويلة في السوق الاسرائيلي ومعرفتهم باللغة (Makhoul, 1982)، ومن هنا فقد حدث تحسن على مستوى الحياة في القطاع العربي وبدأت تتطور وتنتشر الاعمال التجارية والمقاولات (Rosenfeld, 1978؛ حيدر، 1985).

(3) كانت نتيجة التطورات الاقتصادية اضافة مهمة للاحساس بالاستقلال لدى الشباب والمثقفين. ومن هنا أدت الى تحولات مهمة في بنية العائلة «والحمولة» واضعاف تأثير هذه الاطر الاجتماعية على الافراد في الامور السياسية خاصة، وفي كل الامور الحياتية عامة، لذلك فقد زادت قدرتهم على التنظيم المستقل والتعبير عن الرأي.

(4) كانت لحرب اكتوبر/ تشرين 1973 نتائج مهمة في تسريع عملية التحولات الحاصلة بين العرب في اسرائيل ومنحتها دفعا قويا. وكانت اهم آثار الحرب التحول في الشعور والتقدير الذاتي، إذ أنها أبرزت اسرائيل كدولة ضعيفة وأشعرت العرب باحترام أنفسهم. وقد بدا هذا التغير في تعاملهم مع السلطة من منطلق الواثق بنفسه،⁽¹⁸⁾ وارتفع رصيد العناصر الوطنية والقومية وتراجع المتعاونون مع السلطة⁽¹⁹⁾ وقد كثرت الامثلة التي تؤكد حصول هذا التحول في تلك الفترة، ولكن واحدا منها أثار الرأي العام الاسرائيلي وهو الجراءة التي قابل بها طلاب ثانويون في مدينة الناصرة رئيس الوزراء آنذاك اسحق رابين⁽²⁰⁾

(5) احدى النتائج المباشرة لحرب اكتوبر/ تشرين 1973 كانت ارتفاع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية والتأييد العالمي السريع الذي حصلت عليه وخاصة الشرعية التي حصلت عليها من الأمم المتحدة عام 1974. فكان هذا عاملا مباشرا في دفع عملية بلورة الهوية الفلسطينية بين العرب في اسرائيل وزيادة شعورهم بالاغتراب في المجتمع الاسرائيلي.

أشكال التعبير السياسي: كان للتطورات السابقة، التي أشرنا إليها أثر على أشكال التعبير السياسي بين العرب في اسرائيل، خاصة ان الضغط المباشر قد خف شيئا ما نتيجة الغاء الحكم العسكري، وبالدات في ما يتعلق باستعمال هذا الجهاز في توجيه الاصوات العربية في الانتخابات:

(1) السلوك الانتخابي: جرت في هذه الفترة جولتا انتخابات للكنيست أبرزتا ان بعض التحولات في السلوك الانتخابي بدأت تحدث بتأثير إلغاء الحكم العسكري ومجمل التطورات التي عرفتها المنطقة والبلاد (جدول رقم (2)).

جدول رقم (2)

نتائج الانتخابات للكنيست السابعة والثامنة في القطاع العربي
(بالنسبة المئوية)

الكنيست	نسبة المصوتين	التجمع والقوائم العربية المرتبطة به	الأحزاب الصهيونية الأخرى	الحزب الشيوعي (راكاح)
الكنيست السابعة 1969	82	55	15	30
الكنيست الثامنة 1973	80	46	17	38

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي (إسرائيل)، (1970) نتائج الانتخابات للكنيست السابعة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 309؛ مكتب الإحصاء المركزي (إسرائيل)، (1970 ب) نتائج الانتخابات للكنيست الثامنة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 461. القدس.

يبدو واضحاً من الجدول رقم (2) ان التصويت لحزب راکاح مستمر في الارتفاع بحيث أخذ يشكل ندا للتجمع العمالي، خاصة ابتداء من انتخابات عام 1973. وإذا أخذنا بالحسبان ان التجمع العمالي يضم حزب «مباي» الحاكم وحزبي «مبام» و«أحدوت هعبودا» فانه أصبح واضحاً ان هيئة الأحزاب الصهيونية تهبط بسرعة مقارنة بالفترة السابقة. فقد هبطت هذه النسبة من 77,41٪ عام 1965 الى 70٪ عام 1969 و 63٪ عام 1973، ولكنها ما زالت تحصل على اكثرية الاصوات العربية بسبب كونها أحزاب سلطة تتحكم حتى بلقمة عيش الاكثرية الساحقة من العرب. وهناك ظواهر مهمة برزت لأول مرة، تتمثل في تغلغل «راكاح» في القرى الصغيرة ومضارب البدو التي تعد قلاعاً للحزب الحاكم ومحرمه على غيره. وهذا دليل على ضعف التكتلات الاجتماعية التقليدية وهبوط قيمة الزعامات المرتبطة بالأحزاب الصهيونية⁽²¹⁾. ويظهر ان هذه التحولات قد بدأت تتعمق حتى على المستوى المحلي وليس فقط على مستوى الانتخابات العامة. ففي انتخابات بلدية الناصرة عام 1975 حصل «راكاح» على اكثرية المقاعد وعلى رئاسة البلدية، وكان الحزب قد استطاع في انتخابات المجالس المحلية لعام 1973 ان يوصل ممثلين الى معظم المجالس العربية وحصل على الرئاسة في سبعة مجالس كبيرة.

(2) لقد عبر العرب في إسرائيل عن التحولات التي حصلت وتحصل في مختلف

مجالات حياتهم وخاصة في مجال التعبير السياسي في مواقف ومناسبات كثيرة وكانت اهمها المظاهرات الكبيرة التي عمت القطاع العربي بأكمله يوم وفاة جمال عبدالناصر (28 ايلول 1970). ثم بدأت لهجة ممثلي الجماهير العربية تتغير في معاملاتهم مع السلطة وزادت طلباتهم، ومن اهمها اعادة اعتبار اللغة العربية كلغة رسمية متساوية مع اللغة العبرية في المعاملات الرسمية والمطالبة المتكررة والمكثفة بتغيير مناهج التعليم وخاصة مناهج التاريخ واللغة العربية واللغة العبرية.

(3) من أهم الظواهر التي برزت في هذه المرحلة والتي تدل على التحولات النوعية التي مر بها العرب في اسرائيل تلك التي تمس اشكال التنظيم والعمل السياسي. فقد تم تأسيس معظم التنظيمات المعروفة اليوم في القطاع العربي والتي برزت اهميتها في اشكال التعبير السياسي في المرحلة الثالثة. اذ تأسست لجان الطلاب العرب في خمس جامعات اسرائيلية⁽²²⁾ التي تتوجت باقامة اتحاد الطلاب في كل الجامعات (عام 1975)، وكذلك اقيم الاتحاد القطري للطلاب الثانويين عام 1974، ولجنة المبادرة الدرزية القطرية عام 1972. وكان من أهم هذه التطورات اقامة لجنة الدفاع عن الاراضي عام 1975، وقبل ذلك اقامة لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية عام 1974. وسوف نرى لاحقا ان هاتين اللجنتين قد ساهمتا مساهمة كبيرة في توحيد العرب في اسرائيل وفي تعبئتهم سياسيا وقيادة نضالهم.

كانت هذه جميعها عبارة عن أطر تمثيلية تجمع بين مختلف التيارات السياسية والعناصر المستقلة في القطاع العربي، مع ان تأثير حزب «راكاح» فيها كان كبيرا واحيانا هيمن على بعضها. اما على مستوى الحركات السياسية فكانت هذه المرحلة مهمة من حيث بداية تكوين بعضها، ولو انها لم تكن بعد واضحة المعالم والفكر السياسي وتأثيرها ما زال هامشيا في حياة العرب في اسرائيل. أول هذه الحركات التي برزت الى الوجود كانت حركة ابناء البلد في أوائل السبعينات. في البداية كانت عبارة عن قوائم انتخابية للسلطات المحلية تنافست مع القوى السياسية والعائلية في عدة قرى، وقد اطلقت على نفسها اسماء مختلفة ولم يضمها تنظيم قطري يوحدتها. ثم وجدت الحركة ارضا خصبة لعملها بين طلاب الجامعات حيث بدأت تتألف قوائم انتخابية للمنافسة على السلطة في لجان الطلاب. والحقيقة ان هذه الحركات ضمت اعداد كبيرة من الطلاب لا يجمعهم فكر سياسي واحد، من اليمين القومي وحتى اليسار المتطرف⁽²³⁾، وانما المشترك بينهم هو العداء للحزب الشيوعي الذي سيطر آنذاك على كل لجان الطلاب. وبعد منتصف السبعينات بدأت الحركة تحقق بعض النجاح على مستويات مختلفة وخاصة بين الطلاب ثم مرت بمراحل عديدة من الفرز السياسي داخليا، كما سنرى في المرحلة الثالثة.

وفي نفس الفترة برزت الى الوجود ظاهرة العودة الى الدين بين صفوف الشباب. وقد لوحظت هذه الظاهر في قرى المثلث الكبيرة بالذات ولكنها لم تمتد آنذاك الى منطقة الجليل. ولم يكن لهذه الظاهرة تأثير يذكر على المستوى السياسي لأن جمهور الشباب المتدينين لم يشكلوا حركة دينية أو سياسية ولكن في الثمانينات تحولت الى حركة قطرية ذات تأثير مهم على الحياة السياسية. وعلى صعيد آخر كان تشكيل الجبهة الديمقراطية لانتخابات بلدية

الناصرة تطورا جديدا أبقى اثرا عميقا على تطور الحركات السياسية العربية في السنوات القادمة. وقد تشكلت الجبهة من عناصر وطنية مثقفة ومن الحزب الشيوعي وكان هدفها المشترك دحر القيادات التقليدية الموالية للأحزاب الصهيونية من السيطرة على المجلس البلدي. وشكلت هذه الجبهة النواة للجبهة القطرية فيما بعد.

سياسة السلطة والاحزاب الصهيونية نحو العرب في المرحلة الثانية: امام التحولات التي استعرضناها كان لا بد للسلطة الاسرائيلية ان تبحث ابعادها ومضاعفاتها وان تجد لها «علاجاً». وأما الاحزاب الصهيونية فان ما شغلها هو خسارة الاصوات العربية في انتخابات الكنيست والهستدروت والسلطات المحلية التي تعتبر مؤشرا لاتجاه ومجرى التحول. لذلك بدأت هذه الاحزاب مراجعة حساباتها في تعاملها مع العرب، لكن هذه الابحاث والمراجعات لم تتطرق الى صلب وجوهر هذه العلاقة، وخاصة في حزب التجمع العمالي. بعد انتخابات 1969 عرضت «المشكلة» في الحزب على أنها مشكلة شكل الدعاية في القطاع العربي، لذلك تقرر التحول من التأكيد على انجازات الحزب في هذا القطاع الى التأكيد على الاخطار التي قد تنتج اذا استمر التأييد لراكاح، أي التحول اكثر الى لغة التهديد. فيما بعد عرضت المشكلة على أنها مشكلة دمج المثقفين العرب ومشكلة فتح المؤسسات الحزبية أمامهم، بالاضافة الى ان العرب يعانون من «مشكلة الهوية» وتكرر الادعاء ان التحولات في القطاع العربي ناتجة عن «تخريض خارجي»⁽²⁴⁾. وقد ظهر في الحزب موقفان مختلفان حول نوع العلاقة التي يجب تبنيها مع العرب: أولا، موقف شموئيل طوليدانو (آنذاك مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) والهستدروت الذي ينحو الى أنه يجب الاستمرار في الاسلوب المتبع وترسيخ عملية استقطاب القيادات العربية بواسطة الاغراءات المادية، وبهذا يمكن نجاح سياسة تفسيح العرب. وهذا يعني تعزيز الجزء المعروف بـ «الجزرة» في السياسة المتبعة. بينما كان موقف آمنون لين (مدير الدائرة العربية في الهستدروت آنذاك) انه يجب اهمال سياسية «الجزرة» هذه وتعزيز العصا، أي استعمال أساليب قمع اشد وأقسى مع «العناصر السلبية» من العرب، وأما تطبيق هذه السياسة فهو من خلال استعمال معيار الخدمة في الجيش، فمن كان مستعدا للخدمة يمنح امتيازات (Lustick, 1980: Ch. 7; Weimer, 1983: 47 - 57; Smootha, 1985: 346)⁽²⁵⁾. على كل حال لم تجر تغييرات جذرية في سياسة الحزب نحو العرب وإنما تم تخصيص بعض الوظائف ذات الصبغة الرمزية لعدد من الشباب المثقفين في بداية السبعينات. وفيما بعد اتخذ قرار بقبول العرب كأعضاء في حزب التجمع العمالي ابتداء من عام 1974. أما الوجه الآخر لهذه السياسة فكان في تكثيف النشاط من أجل عزل «راكاح» وأضعاف قوته في القطاع العربي.

أما في حزب «مبام»، الذي كان في هذه الفترة جزءاً من التجمع العمالي، فقد تم التنبه الى التغييرات التي تجري بين العرب في اسرائيل، ولذلك فقد خصصوا نقاشاً للموضوع في اللجنة السياسية للحزب عام 1975، وتبين ان هناك وجهتي نظرين الاعضاء (Weimer, 1983: 53):

- (1) وجهة النظر الاولى ترفض أي تغيير في موقف الحزب من القضية الفلسطينية والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. وقد عبر عنها سكرتير الحزب حزان.
- (2) وجهة النظر الثانية ترى أنه لا يمكن حل مسألة العرب في اسرائيل الا بحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يتمثل في إقامة دولة مستقلة الى جانب اسرائيل. وقد عبر عنها سمحا فلابان ولطيف دوري.

وبما ان حزب «مبام» كان في هذه المرحلة جزءاً من التجمع العمالي فليس من الممكن معرفة مدى تأثيره في القطاع العربي. اما بالنسبة للأحزاب الاخرى فان اكثرها تغلغلاً في هذا القطاع هو حزب المتدينين الوطنيين (المفدال)، حيث بدأت اسهمه ترتفع منذ عام 1969 5٪ عام 1965، 8,5٪ عام 1969 و 8,3٪ عام 1973⁽²⁶⁾. وينبع تأثير هذا الحزب بين العرب من سيطرته على موارد مادية مهمة، وخاصة ميزانيات السلطات المحلية، بسبب استلامه وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية والاديان. واما العامل المؤثر بشكل مباشر، لصالح هذا الحزب فهو السبل التي اتبعها حاكم لواء الشمال اسرائيل كينغ في تطويع العرب وكسر شوكة العناصر الوطنية وتجنيد الاصوات للحزب.

بشكل عام يمكن القول أنه لم يحدث تغير جذري في تعامل الاحزاب الصهيونية تجاه العرب بحيث بقي هؤلاء خارج اطار «المجتمع الاسرائيلي» ومصدراً للاصوات في الانتخابات. كذلك لم يحدث اي تغيير في سياسة السلطة الرسمية وإنما حاولت تكثيف النشاط لمحاربة قوة «راكح» المتنامية، واستمرت في استعمال شتى الاساليب بتفسيح العرب الى طوائف وقوميات و«همائل». وبرز ما في هذه السياسة الاستمرار في فرض عزل الطائفة الدرزية والعمل على تكوين «قومية درزية». وقد برز ذلك في تعيين لجنة خاصة للتعليم الدرزي عام 1975 (Lustick, 1980: 194 - 206)، وفي اعقاب ذلك فصل الطلاب الدروز عن الطلاب العرب وتعليمهم في مدارس منفردة وحتى مناهج مختلفة. واستطاعت جهود السلطة ان تؤدي في النهاية الى انسحاب رؤساء السلطات المحلية الدروز من اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية وتكوين لجنة خاصة بهم هي «لجنة لرؤساء المجالس المحلية الدرزية». ولم توفر السلطة جهداً في سبيل اضعاف اللجنة القطرية عن طريق الضغط على رؤساء المجالس العربية وتكوين لجنة خاصة بهم هي «لجنة لرؤساء المجالس

المحلية الدرزية». ولم توفر السلطة جهدا في سبيل اضعاف اللجنة القطرية عن طريق الضغط على رؤساء المجالس «المعتدلين» فيها للانسحاب منها أو عدم الالتزام بقراراتها وتشكيل كتلة متراسة أمام رؤساء المجالس الموالين «لراكاح». وقد تكثف هذا المجهود قبيل اتخاذ قرار إضراب يوم الارض الاول. وقد حاول هؤلاء التأثير على اللجنة لمنع الاضراب العام الا ان تصميم لجنة الدفاع عن الاراضي والرؤساء «غير المعتدلين» في اللجنة القطرية وممثلي الاطر التمثيلية أدى الى اعلان الاضراب.

لقد كان اضراب يوم الارض تنويجا ونتيجة لكل التطورات التي حصلت في المرحلة الثانية، فكانت احداث يوم 30 آذار عام 1976 أول عمل جماعي قطري اتفق عليه ممثلو الاقلية العرب للاحتجاج على سياسة السلطة، حتى ذلك التاريخ. والمهم في الامر ليس احداث يوم الارض وإنما اتخاذ القرار بحد ذاته هو الحدث الاهم وما تبعه من تطوير في أساليب العمل الاجتماعي والسياسي في المرحلة القادمة. إذا، فيوم الارض يعتبر حدا فاصلا بين مرحلتين وخصوصا بسبب اهميته التي اكتسبها في تحول نظرة العرب نحو انفسهم وتعريفهم من جديد لعلاقاتهم بالدولة.

تلخيص المرحلة الثانية: لم تختلف نظرة السلطة الاسرائيلية للاقلية العربية في اسرائيل عن المرحلة السابقة، ولذلك لم تحدث تغييرات جذرية في سياستها تجاه العرب «كأقلية غريبة» عن المجتمع الاسرائيلي واستمرت الاحزاب الصهيونية في رؤيتها كمصدر للأصوات لمنافسة الاحزاب الاخرى. ولكن التغيير الذي حدث كان في جانب الاقلية العربية نفسها الذي اجبر التجمع العمالي بالذات على تغيير معين تمثل في قبول اعضاء عرب في صفوفه مع ان هذا التغيير لم يحمل في طياته تحولا جذريا في مكانة العرب في الحزب ولا في الدولة. ونلاحظ ان هناك انقطاعا واضحا بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية متمثلا في التحول الواضح السريع في اشكال التنظيم والتعبير السياسي وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بديلا للهوية القومية العربية. وكانت هذه التحولات سريعة نسبيا في فترة زمنية قصيرة. ويرجع هذا الانقطاع والتسارع في وتيرة التحول الى الآثار العميقة التي تركتها حرب 1967 وحرب 1973 في المنطقة ككل وفي اسرائيل بشكل خاص. وبينما كانت حرب 1967 حدثا خارجيا فجائيا، وهو سبب الانقطاع بين المرحلتين، فان حرب 1973، وهي ايضا عبارة عن عامل خارجي مجرد فانها سرعت التحولات الحاصلة ولم تؤد الى نفس التأثير الذي تركته الحرب السابقة. واما يوم الارض فكان حدثا داخليا من صنع العرب في اسرائيل انفسهم وتنويجا للتطورات التي حدثت داخلهم. واخيرا يمكن القول أن ما يميز المرحلة الثانية هو أنها مرحلة اقامة الهيئات التمثيلية ونمو وتبلور الوعي الوطني الفلسطيني. وهي تمتاز ايضا بسرعة حصول التطورات والاحداث، خاصة نسبة للمرحلة الاولى.

المرحلة الثالثة 1977 - 1987

يعتبر «يوم الأرض الأول» 1976 من أهم الاحداث في مسيرة العرب في اسرائيل التي اثرت تأثيرا عميقا على حياتهم. اذ ان رد الفعل الاسرائيلي العنيف على الاضراب وتجاوب الجماهير العربية مع قيادته وتعاطف ومشاركة الفلسطينيين، خاصة في الاراضي المحتلة، في الاضراب، أدت جميعها الى أن يبدأ العرب في اسرائيل اعادة النظر في علاقتهم بالدولة ومكانتهم فيها وإلى ترسيخ علاقتهم بالمجتمع الفلسطيني. وقد أدى ذلك في المدى البعيد الى نتائج مهمة على صعيد نظرتهم لأنفسهم وتعريفهم لوضعهم ومكانتهم في اسرائيل. ومن هنا حدثت تطورات وتحولات عميقة على أشكال ومستوى ومضمون التعبير السياسي. وكانت هذه التطورات استمرارا لتلك التي استعرضناها في المرحلة السابقة، ولكن دور «يوم الأرض» كان مهما في تسريع وتيرتها والتأثير على مجراها. وقد ابرزت بعض الاحداث بعد «يوم الأرض» مباشرة، وفي السنوات اللاحقة، مدى التغيير الذي حصل في القطاع العربي. ففي اعقاب اجتماع ممثلي اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية مع رئيس الوزراء رابين، الذي ابلغهم فيه انه يعتبر العرب اقلية دينية وثقافية فقط، بعث هؤلاء برسالة يؤكدون فيها انهم يعتبرون انفسهم اقلية قومية ولهم الحق بالمساواة مع بقية مواطني اسرائيل اليهود (ريخيس، 1977). وبعد فترة قصيرة تم الكشف عن وثيقة كينغ (حاكم لواء الشمال) التي رسم فيها بالتفصيل سياسة القمع التي يجب ان تتبع ضد العرب لكسر شوكتهم⁽²⁴⁾.

والحقيقة أن الوثيقة كشفت عن السياسة التي كانت متبعة وتطالب بتطبيقها بشدة وبدقة، وتكمن اهميتها في الكشف عن هذه السياسة في وثيقة رسمية. وقد احتجت الهيئات التمثيلية العربية عليها بشدة وضغطت على السلطة لاستنكارها واقالة كاتبها ولكن دون جدوى. واستمرت السلطة في اتباع سياسة «فرق تسد» و «الجزرة والعصا». وبالتحديد تم تطبيق هذه السياسة مع رؤساء المجالس المحلية، في محاولة لعزل اللجنة القطرية باتهامها بالرايكية⁽²⁸⁾، وحاولت دق اسافين بين اعضائها بمحاولة اقناعهم بعرقلة نشاطاتها من خلال عدم المشاركة بها،⁽²⁹⁾ ولكن اللجنة كانت تزيد من شعبيتها وترسخ من شرعيتها وتراكم من قواها من خلال نشاطها المستمر، مستمدة قوة دفع من التحولات التي تطرأ على القطاع العربي.

وفي العام 1977، قبيل انتخابات الكنيست التاسعة، تم تشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من الحزب الشيوعي وعناصر وطنية مثقفة بين العرب بالاضافة الى بعض العناصر اليهودية. كان تشكيل الجبهة على المستوى القطري على أثر تجربتها الناجحة في

انتخابات بلدية الناصرة عام 1975. في الوقت نفسه كانت التحولات في اشكال العمل السياسي تبلور في نشاطات الهيئات التمثيلية أو الحركات السياسية التي تأسست من قبل، وفي تأسيس المزيد منها وتعميق دورها. ففي أواخر السبعينات وصلت نشاطات الطلاب العرب في الجامعات أوجها من خلال لجانهم المنتخبة والاتحاد القطري للطلاب العرب. واما الطلاب الذين ينتمون الى /أويؤيدون الخط الفكري لأبناء البلد فقد أسسوا عام 1979 «الحركة الوطنية التقدمية» في الجامعة العبرية في القدس، التي سرعان ما تحولت الى حركة قطرية للطلاب تعمل بالتنسيق مع فروع حركة أبناء البلد في القرى العربية.

على صعيد آخر تم عقد أول مؤتمر اسلامي (1977) تقرر فيه المطالبة بتحرير املاك الوقف الاسلامي وحق أبناء الطائفة في إدارة شؤونها وتعيين القضاة في المحاكم الشرعية. وقد تألفت لجنة تحت اسم «اللجنة الاسلامية العليا» اعتبرت نفسها ممثلة لجميع المسلمين في اسرائيل. والملفت للنظر ان منظمي هذا المؤتمر كانوا من رؤساء المجالس المحلية وليسوا من رجال الدين وبرز بينهم عدد من المسيحيين النشيطين في «راكاح»، وهو مؤشر على المضمون السياسي الوطني لهذا النشاط.

هكذا بدأت سنوات الثمانين بعد احداث وتطورات سريعة على المستوى المحلي، منذ يوم الارض الاول. وحملت السنوات اللاحقة في طياتها تطورات اخرى كان من اهمها: بروز دور السلطات المحلية العربية في العمل السياسي، الفرز المتزايد داخل الحركات السياسية القائمة وظهور حركات جديدة، وفي الوقت نفسه تقارب مواقف هذه الحركات من القضايا الوطنية.

لقد تأثرت هذه التطورات بالتغيرات النوعية والكمية التي حدثت في القطاع العربي واثرت فيها. كما ان الاحداث والتطورات على مستوى المجتمع الاسرائيلي وعلى مستوى القضية الفلسطينية كان لها دور كبير في تسريع عمليات التغير. ومن المهم أن نتعرض لتلك التحولات في حياة الفلسطينيين في اسرائيل التي تفاعلت مع اشكال التعبير السياسي وأثرت فيها:

(1) التطور الديموغرافي السريع للاقلية العربية (الى جانب توقف الهجرة الى اسرائيل وتزايد الهجرة السلبية) وكون الاكثرية فيها من الشباب يعزز الثقة بالنفس ويشعر العرب بثقلهم السياسي المتزايد.

(2) ارتفاع المستوى التعليمي للاقلية العربية في الثمانينات بحيث اصبح الجامعيون والطلاب يشكلون قوة ذات ثقل غير بسيط. ورغم ان المستوى التعليمي مازال ادنى بكثير عند العرب منه عند اليهود إلا أنه مقارنة بالمراحل السابقة يعتبر تحولا مهما. فقد هبطت

نسبة الاميين بين العرب من 49,5٪ عام 1961 الى 15,8٪ عام 1986، بينما ارتفعت نسبة الذين تلقوا تعليماً فوق الثانوي من 1,5٪ الى 8,4٪ منهم 7٪ اكاديميين. وبشكل عام ارتفع متوسط سنوات التعليم بين كل السكان من 1,2 سنة الى 8,3 سنة (Central Bureau of Statistics, 1987b: 573 - 575).

(3) حصلت تطورات مهمة على الطبقة العاملة العربية، اهمها في مجال الخبرات المهنية. فقد اصبح العمال المهنيون يشكلون 37,3٪ وأصحاب «الياقات البيض» 18,9٪ من مجمل القوى العاملة العربية، بينما يشكل العمال غير المهنيين 12,5٪ فقط في العام 1985 (Central Bureau of Statistics, 1987a: 194-195). هذا بالإضافة الى ان العمال العرب اكتسبوا تجربة طويلة في سوق العمل الاسرائيلي وتعززت ثقتهم بأنفسهم، لأن مزيداً منهم حصلوا على حقوقهم المهنية والاجتماعية وارتفعت نسبة الثابتين في اماكن عملهم. ولكن التمييز ضدهم في سوق العمل الاسرائيلي هو العامل المهم في ارتفاع مستوى وعيهم العمالي والوطني. وهكذا يكون الاندماج في سوق العمل هو الذي يخلق الظروف الملائمة للتسييس والوعي بأسباب دونيتهم وتميزهم في المجتمع الاسرائيلي بشكل عام (Rosenfeld, 1978).

(4) في الوقت نفسه بدأت تبرز بين الفلسطينيين في اسرائيل شرائح من الطبقة الوسطى تتمثل في التجار والمقاولين والسماسرة وأصحاب الاعمال في مجال الخدمات (حيدر، 1986). والصفة المميزة لهذه الشرائح في سنوات الثمانين انها راكمت أموالاً لا تستطيع استغلالها من جديد في المجالات الانتاجية بسبب القيود التي تفرضها السلطة الاسرائيلية على التطور الاقتصادي في القطاع العربي. لذلك سوف نلاحظ كيف بدأت هذه الشرائح بممارسة ضغوطها، من خلال السلطات المحلية العربية، على السلطة الاسرائيلية لتخفيف هذه القيود، وكيف تحاول ان تشكل «مجموعة ضاغطة» على المستوى القطري لفتح آفاق جديدة أمامها وخاصة في مجال التصنيع.

(5) نتيجة للتطورات التي حدثت في الاقتصاد الاسرائيلي في السبعينات وخاصة بعد عام 1977 فقد حدث تسارع في عملية الفرز الاجتماعي - الطبقي بدأت آثاره تبدو بارزة في القطاع العربي. فقد اتسعت الهوة بين الشرائح الغنية والشرائح الفقيرة بوتيرة متسارعة. فإلى جانب بروز شرائح الطبقة الوسطى ساءت الظروف الاقتصادية لجزء كبير من العمال (حيدر، 1988)، ومع ذلك فان قدرة الاقلية العربية بالمقارنة مع المراحل السابقة، قد تضاعفت عدة مرات على تحمل نتائج التنظيم والنشاط السياسي. ومن هنا يمكن القول أن العامل المشترك بين جميع الشرائح الاجتماعية - الطبقة بين الفلسطينيين في اسرائيل هو الشعور «بالحرمان النسبي». لذلك يمكننا ان نستنتج بأن المتغير الاساسي في تطور اشكال

التعبير السياسي في هذه المرحلة هو الوعي المتنامي بالاسباب الحقيقية لأوضاعهم كأقلية قومية مضطهدة، بالإضافة الى التحولات التي حدثت في المجتمع الاسرائيلي نحو التطرف والعداء المتزايد على مستوى العلاقات اليومية، واحداث مثل غزو لبنان عام 1982 وسياسة القمع في الاراضي المحتلة منذ عام 1967.

تندمج هذه التطورات وتتفاعل مع عملية تبلور وترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية، التي أصبحت من السمات المميزة للتغيرات التي طرأت على الاقلية العربية. وكل هذه التطورات خلقت جوا من الرفض للوضع القائم وللسياسة الرسمية القائمة. وإذا أضفنا العوامل الموضوعية التي تسهل عملية تعبئة الجماهير (سهولة المواصلات، استعمال وسائل الاتصال الجماهيري) فان الظروف تصبح مهيأة للعمل السياسي الهادف لتغيير الوضع والسياسة القائمين. ويمكن ملاحظة تكثيف العمل السياسي في هذا الاتجاه على المستوى المحلي وعلى المستوى القطري، من خلال النشاط الذي تقوم به الهيئات التمثيلية والحركات والاطر السياسية المختلفة. وسوف نركز الآن على هذه الهيئات والحركات وتطورها ونشاطها في الثمانينات:

(1) السلطات المحلية: بدأت السلطات المحلية العربية في الثمانينات بالتشديد على المطالبة في نيل حقوقها في الميزانيات والخدمات. ولأول مرة في تاريخ البلاد اخذت المجالس تعلن الاضرابات وتوجه الى المحاكم لمقاضاة السلطات الاسرائيلية التي تستعمل الميزانيات كأسلوب ضغط سياسي⁽³⁰⁾. وقد تحول هذا الاسلوب في التعامل مع السلطة الى اسلوب روتيني في الثمانينات، ثم تبعه اسلوب المظاهرات أمام الكنيست ووزارة الداخلية وغير ذلك من طرق الاحتجاج والمطالبة.

ولم يكن هذا الموضوع الوحيد لنضال السلطات المحلية، فقد أخذت هذه السلطات بممارسة ضغط في وزارة الداخلية والوزارات الاخرى من أجل المصادقة على الخرائط الهيكلية بسبب اهميتها في تحديد مناطق البناء للسكن وبناء البنية التحتية للتصنيع وغير ذلك. كذلك مارست هذه السلطات ضغوطاً، عادة اعلامية، من أجل ضم المناطق العربية الى مناطق التطوير، والى المناطق التي احتواها مشروع ترميم الاحياء Rehabilitation. ومن المواضيع المهمة التي عالجتها هذه السلطات، وما زالت تعالجها وتحتج عليها، موضوع هدم البيوت العربية التي لم تحصل على ترخيص بسبب التمييز في القانون وعدم المصادقة على الخرائط الهيكلية. والحقيقة أنه بالرغم من ان هذه المواضيع قد تعتبر مواضيع محلية بلدية بحتة الا أنه في ظروف الفلسطينيين في اسرائيل هي المواضيع السياسية الرئيسية لأنها تمس بشكل مباشر مكانة هذه الاقلية في المجتمع الاسرائيلي، وتغيير سياسة السلطة حيالها يعني الغاء امتيازات الاكثرية اليهودية وسياسة التمييز ضد الاقلية.

لكن من جانب آخر نلاحظ انه منذ بدء الثمانينات بدأت المجالس المحلية العربية تطرح للنقاش قضايا وطنية على مستوى القضية الفلسطينية. وقد أخذت ترصد سياسة السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة وتعرض لها بالاستنكار والاحتجاج. ومن أهم التطورات في هذا الاتجاه ان المواضيع الوطنية أخذت تلعب دورا حاسما في الانتخابات المحلية. ففي انتخابات عام 1983 لم يستطع أي مرشح لرئاسة مجلس الا أن يعبر عن رأيه ويتخذ موقفا واضحا من القضية الفلسطينية. وقد برز ذلك في الصراع بين الجبهة الديمقراطية وحزب التجمع العمالي حيث أكدت الجبهة على الامة القصوى للقضايا الوطنية⁽³¹⁾. وقد ابرزت هذه الانتخابات ان التقسيم الى رؤساء مجالس «معتدلين» ورؤساء «راديكاليين» لم يعد يعكس الواقع. اذ ان التصريحات السياسية لاعضاء ورؤساء المجالس المحلية من الجبهة والقوى الوطنية الاخرى ليست أكثر «راديكالية» من تصريحات الاعضاء والرؤساء الآخرين وحتى المتتمين الى حزب العمل⁽³²⁾.

(2) اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية: بدأت اللجنة القطرية تخرج عن حدود المطالبة بمساواة السلطات المحلية العربية بالسلطات اليهودية في الميزانيات وغيرها من المواضيع المحلية الى البحث في مواضيع عامة تهم الفلسطينيين في اسرائيل والاحتجاج على القوانين التي تميز ضدهم بعد يوم الارض الاول. وفي بداية الثمانينات حصل تطور آخر في مجال نشاطها تمثل في طرح قضايا وطنية - فلسطينية عامة. ففي اعقاب محاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة الغربية اصدرت اللجنة استنكارا وطالبت السلطة الاسرائيلية بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة (al-Haj & Rosenfeld, 1988). وبعد ابعاد رئيسي بلديتي حلحول والخليل اجتمع ممثلو عدد من الهيئات التمثيلية العربية في اسرائيل ووقعوا على وثيقة السادس من حزيران، وقد احتوت الوثيقة برنامجا سياسيا من ثلاثة بنود: (1) تحقيق المساواة التامة للمواطنين العرب في اسرائيل. (2) الدفاع عن الديمقراطية ومواجهة زحف الاجراءات الفاشية التي تهدد العرب. (3) النضال من أجل السلام العادل والشامل واحقاق حقوق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة الى جانب دولة اسرائيل.

وأهم ما جاء في هذه الوثيقة «من حق الجماهير العربية ان تسهم في تقرير السياسة الاسرائيلية وهي تريد ان تلقي بثقلها في الساحة السياسية لتحقيق برنامجها السياسي لحل القضية الفلسطينية كما بلورته هي» (توما، 1982: 322). ويجب أن نرى في هذا القرار تطوراً مهماً جداً في نظرة الفلسطينيين في اسرائيل الى مكانتهم في المجتمع الاسرائيلي وهو يعتبر تحدياً جريئاً للسياسة الاسرائيلية التي بنيت من الاساس على عزل العرب وتهميش دورهم ومعاملتهم كـ «سكان» في دولة اسرائيل وليس كمواطنين وشركاء. ويظهر ان السلطة

شعرت بمدى الخطورة في هذا التطور فعاجلت التحدي بشدة. اذ أن المبادرين لاصدار الوثيقة قرروا عقد مؤتمر قطري لممثلي الفلسطينيين في اسرائيل من كل الهيئات والمؤسسات، في السادس من كانون أول 1980، فيما كان من رئيس الوزراء مناحيم بيغن إلا أن استعمل صلاحيته حسب انظمة الطوارئ واصدر أمرا بمنع عقد المؤتمر. وبعد عامين قامت اللجنة القطرية بنشاطات احتجاج واستنكار ضد الغزو الاسرائيلي للبنان 1982، واعلنت الاضراب العام ضد مذابح صبرا وشاتيلا في 22 ايلول 1982، وجرت اكبر مظاهرة قطرية عربية حتى ذلك الوقت في مدينة الناصرة. وباختصار، اخذت اللجنة في الثمانينات تشكل رأس الحربة في الاحتجاج ضد سياسة السلطة الاسرائيلية على المستوى المحلي والخارجي دفاعا عن الحقوق الفلسطينية.

من جهة أخرى تطور عمل اللجنة على المستوى التنظيمي وترسخت أساليب جديدة في العمل السياسي، أدت الى رفع مستوى الاداء في اللجنة القطرية ورسخت شرعيتها بين الفلسطينيين في اسرائيل كقيادة ممثلة. وقد برز التغيير على المستوى التنظيمي على النحو التالي: أ) اقامة لجان متابعة في كل القضايا المهمة التي تخص العرب في اسرائيل مثل لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، لجنة متابعة القضايا الصحية، لجنة الخدمات الاجتماعية وغيرها. ب) اقامة لجنة متابعة موسعة ابتداء من 30 اكتوبر 1983 تضم سكرتاريا لجنة الرؤساء، اعضاء الكنيست العرب من كل الاحزاب، اعضاء لجان المتابعة المختلفة، اعضاء اللجنة المركزية للمستدروت، اعضاء العرب في نقابة المعلمين، سكرتاريا الاتحاد القطري للطلاب العرب، سكرتاريا الاتحاد القطري للطلاب الثانويين، ممثلي حركة ابناء البلد، واخيرا انضم اليها ممثل الحركة الاسلامية. ج) من ناحية اساليب العمل السياسي نلاحظ ان اللجنة اصبحت تعمل بشكل اكثر تنظيما من البدايات. فهي تقوم، بواسطة لجان المتابعة، بتوثيق المعطيات عن تمييز العرب في شتى المجالات والمواضيع المركزية. ومن جهة أخرى فان هذه المعطيات تعرض على الجمهور في مؤتمرات قطرية بشكل منتظم⁽³³⁾. ويعتبر عقد هذه المؤتمرات ونشر ابحاثها تجديدا في اسلوب التسييس وتعبئة الجماهير العربية في القضايا العينية. هذا بالاضافة الى ترسيخ اسلوب الاضراب والاعتصام على المستوى القطري والمستوى المحلي.

وتعتبر لجنة المتابعة الموسعة أول وأوسع اطار تمثيلي اوجده الفلسطينيون في اسرائيل يضم جميع الفئات والتيارات السياسية، ولذلك اصبح الكثيرون يدعونها «برلمان العرب في اسرائيل». ويمكن اعتبارها من أهم الانجازات على الساحة السياسية من ناحية قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها، ترسيخ القيم الديمقراطية، تسييس وتعبئة الجماهير العربية، واخيرا ماثبرتها في سبيل اختراق الحاجز العازل الذي فرضته السلطة بين الاكثرية اليهودية

والاقلية العربية . ويمكن اعتبار هذا الاطار اهم انجاز من حيث صعوبة السلطة في كسره . ونظرا للظروف السياسية السائدة في البلاد وعدم قدرة العرب على اختراق المركز السياسي في اسرائيل فان نقل المواضيع السياسية المركزية الى المستوى المحلي والى القيادات المحلية، التي يجمعها اطار تمثيلي واحد، من أهم الظواهر البارزة في تطور اشكال التعبير السياسي للعرب في اسرائيل .

(3) يعد ظهور القائمة التقدمية للسلام اهم ظاهرة في العمل السياسي العربي في اسرائيل في الثمانينات . وهو من أهم المؤشرات على حدوث التمايز الاجتماعي - الطبقي التي اشرنا اليها . فالقائمة تمثل فئات نخوية وتكون واجهتها من ابرز المثقفين العرب في البلاد الذين يشكلون رأس الحربة للشرائح البرجوازية العربية التي برزت منذ أواخر السبعينات . ويمكن القول أن هذه القائمة هي عبارة عن محاولة من جانب هذه الفئات والشرائح لاختراق الحاجز العازل الذي فرضته البرجوازية الاسرائيلية - اليهودية أمام الفئات العربية المطالبة ان تكون شريكا متساويا معها في الحقوق . فالقائمة اعتمدت على الاصوات العربية بالدرجة الاولى، ولذلك فقد ظهرت في القطاع العربي كقائمة وطنية «فلسطينية الجذور والتطلعات» . ومع أن برنامجها السياسي لا يختلف بشيء عن برنامج الجبهة الديمقراطية، وهو الحد الأدنى الذي يمكن تعبئة الفلسطينيين على أساسه، إلا أنها شككت في مدى فعالية وإيجابية أسلوب عمل الجبهة . وبكلمات أخرى فإن القائمة لا ترى بالمعارضة وعدم التعاون مع فئات صهيونية «عاقلة» أسلوب عمل سياسي يخدم الفلسطينيين . وبالطبع لم يكن بإمكان القائمة ان تتعاون مع الاحزاب الصهيونية التي رسمت خطوط سياسة التمييز ضدّهم (مثل حزب العمل) . لذلك فقد لجأت الى التعاون مع اليسار الصهيوني «العاقل» الذي لم يرضَ عن سياسة التمييز ولكنه ما زال يعد على الفئات المقبولة على المركز السياسي الاسرائيلي وقد ضمت القائمة فئات كثيرة من الفلسطينيين الذين يعارضون الحزب الشيوعي، كل فئة لأسبابها الخاصة، وكذلك الفئات الطامحة الى الحراك الاقتصادي - الاجتماعي ولكنها تشعر ان الطريق مسدودة امامها . وبسبب هذا التكوين الاجتماعي - السياسي لم تمض سنة على الانتخابات حتى دب الخلاف داخل قيادتها⁽³⁴⁾ . وبعد عامين انسحب من المكتب السياسي للحركة ثلاثون عضوا بارزا معظمهم من منطقة المثلث⁽³⁵⁾ . وفي العام الاخير انسحب من القائمة عدد كبير من القيادة اليهودية - الصهيونية . ويظهر ان القائمة لم تستطع ان تبني لنفسها قاعدة شعبية ولا تنظيمًا دائم الفعالية والنشاط ولذلك فهي من نوع الاحزاب الفعالة قبيل كل جولة انتخابية .

(4) حركة ابناء البلد : بقيت حركة ابناء البلد لسنوات طويلة عبارة عن مجموعة من الحركات المحلية تحت اسماء مختلفة والتنسيق بينها ضعيف . ولم تنشر الحركة خطها السياسي

وإنما كان الخط الذي يجمع بين عناصرها هو المعارضة الشديدة لخط الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وكان تعدد التيارات داخلها من جهة، وعدم امكانية تعبئة الجماهير العربية على خط سياسي يستند الى معارضة الحزب الشيوعي، من جهة أخرى، سببان في ضعفها أديا الى بلورة خط سياسي واضح عند أوائل الثمانينات. ومنذ ذلك بدأت العناصر اليمينية واليسارية المغامرة تبتعد عن الحركة. ويمكن اعتبار عام 1983 البداية الحقيقية لبلورة الخط السياسي للحركة ونهاية لتعدد التيارات والغموض. ففي ذلك العام انقسمت الحركة الى ثلاثة تيارات. والتيار المركزي في الحركة وفرعه الطلابي «الحركة الوطنية التقدمية» يعارض النضال البرلماني بينما يشدد على اهمية الانتخابات المحلية⁽³⁶⁾. وهو يرى الفلسطينيين في اسرائيل يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني ومصيرهم مرتبط بمصيره. واما الحل النهائي للقضية الفلسطينية فهو في «اقامة دولة واحدة ديمقراطية شعبية في إطار مجتمع اشتراكي موحد يضمن المساواة الحقيقية بين العرب واليهود⁽³⁷⁾. ولكن الحركة تناضل مرحليا من أجل «حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى أرض الوطن»⁽³⁸⁾. وهي من اجل ذلك تقبل بشعار المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات باشتراك وفد فلسطيني مستقل. واما بالنسبة للوسائل النضالية فالحركة ترى ان النضال البرلماني «في المرحلة الراهنة لا يخدم مصالح الجماهير الفلسطينية، وبالمقابل فان خوض الانتخابات للسلطات المحلية ضرورة ملحة⁽³⁹⁾. والحركة ترى «ان وسيلة النضال المركزية لتنظيم النضالات الجماهيرية من خلال الهيئات التمثيلية الجماهيرية⁽⁴⁰⁾ ولذلك فان لأبناء البلد ممثلين في هذه الهيئات، ويشاركون في نضالاتها وهم من اكثر المدافعين عن أسلوب الاضراب الشامل: «فان الاضراب الشامل يصبح الأسلوب المناسب لواقع الانتفاضة الجماهيرية»⁽⁴¹⁾.

ومن التطورات الهامة التي طرأت على حركة ابناء البلد في مسيرة بلورة خطها السياسي وأساليب عملها هو تعاونها مع الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية من جهة ومع قوى يهودية ديمقراطية مناهضة للصهيونية من جهة أخرى⁽⁴²⁾ ⁽⁴³⁾. بذلك اقترب ابناء البلد من حيث فكرهم السياسي وأسلوب نضالهم من التيارات السياسية الرئيسية الفاعلة في القطاع العربي ما عدا في قضية النضال البرلماني. وقد ساهموا في نقل القضايا الوطنية العامة الى المستوى المحلي. وهم كبقية هذه التيارات يرفضون من الاساس الموقع الذي قرره السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين في المجتمع الاسرائيلي.

5) الحركة الاسلامية: في أواخر السبعينات بدأت تنتشر ظاهرة الرجوع الى الدين من منطقة المثلث الى منطقة الجليل، ثم تعاضمت قوة الحركة مع انتصار الثورة الايرانية. ولكنها حتى الآن لم تكن منظمة. وقد ظهرت بدايات تنظيم للحركات الاسلامية على

المستوى المحلي في انتخابات المجالس المحلية عام 1983، خاصة في قرى المثلث⁽⁴⁴⁾. في أواسط الثمانينات بدأت الحركة تنتظم على المستوى القطري وتبرز كقوة اجتماعية - سياسية في كل قرية. فقد بدأت تؤثر في الحياة الاجتماعية من خلال محاولة تغيير القوانين والنظم المحلية في المجالس بحيث تتلاءم مع اسلوب الحياة الذي تدعو اليه (مثل منع بيع المشروبات الروحية). ثم قامت بتنظيم الشباب التابعين للحركة في اطر خاصة تعني بالنشاط الاجتماعي - الثقافي والنشاط الترفيهي (فرق كرة قدم) والاعمال التطوعية⁽⁴⁵⁾. وظهرت قوتها عندما انضم ممثلها الى لجنة المتابعة الموسعة - الاطار التمثيلي للعرب في اسرائيل، وفي محاولة كل الحركات السياسية العربية اجتذابها الى صفها وخاصة قبيل انتخابات الكنيست الثانية عشرة وفي الانتخابات المحلية. والحركة تشارك في اعمال الاحتجاج والنشاطات السياسية ككتلة موحدة، لا تعارض النضال البرلماني، وبدأت في المدة الاخيرة تسمع صوتها في القضايا السياسية وتوافق على حل القضية الفلسطينية على اساس اقامة دولة مستقلة.

6) السلوك الانتخابي: جرت في هذه المرحلة ثلاث جولات لانتخابات الكنيست وجولتان لانتخابات السلطات المحلية، وحدثت تطورات مهمة تتمثل في ظهور حركات سياسة جديدة. ومرت الحركات القائمة بتطورات تدل على حدوث عملية فرز سياسي أثر الفرز الاجتماعي الذي مر به المجتمع العربي في اسرائيل. وسوف نقوم بتحليل هذه النتائج باختصار (جدول رقم (3)).

جدول رقم (3)

نتائج انتخابات الكنيست في القطاع العربي في الكنيست التاسعة حتى الحادية عشرة (بالنسبة المثوية)

انتخابات الكنيست	نسبة المصوتين	التجمع والقوائم العربية المرتبطة	بقية الاحزاب الصهيونية	الجهة الديمقراطية	القائمة التقديمية
الكنيست التاسعة 1977	76	31	19	50	
الكنيست العاشرة 1981	70	39	23	38	
الكنيست الحادية عشرة 1984	72	24	25	33	18

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل)، (1978)، نتائج انتخابات الكنيست التاسعة والسلطات المحلية، سلسلة نشرات خاصة رقم 553 القدس. مكتب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية، (يونيو - يوليو 1984)، نتائج انتخابات الكنيست العاشرة والحادية عشرة، ليكيظ رقم 41 - 42. القدس.

أ) من الملاحظ أن نسبة المصوتين العرب من مجموع اصحاب حق الاقتراع مستمرة في الهبوط منذ عام 1969. وقد يكون هذا الاتجاه بتأثير دعوة حركة «ابناء البلد» لمقاطعة الانتخابات.

ب) في انتخابات الكنيست التاسعة خاض الحزب الشيوعي الانتخابات ضمن قائمة الجبهة الديمقراطية. وقد حصلت الجبهة على نجاح كبير بحصولها على نصف الاصوات العربية وازافت لصالحها عضوا جديدا في الكنيست. من جهة أخرى خسر التجمع العمالي والقوائم العربية المرتبطة به الكثير من قوتهم فهبطت النسبة التي حصلوا عليها من 46٪ عام 1973 الى 31٪ عام 1977.

ج) كانت نتيجة انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981 عبارة عن تراجع كبير للجبهة الديمقراطية السلام والمساواة. فقد خسرت حوالي عشرة آلاف صوت وهبط تمثيلها في الكنيست من خمسة الى اربعة اعضاء. وكان واضحا أن حزب العمل استعاد جزءا كبيرا من الاصوات العربية اذ حصل على 26٪ (بدون القوائم العربية) مقابل 9٪ في الانتخابات السابقة، بينما تراجعت القوائم المرتبطة به بنسبة 9٪. وسجلت الاحزاب الصهيونية فوزا كبيرا بحصولها على 23٪ من الاصوات. وكانت الاضافة بشكل خاص لحزب الليكود الحاكم.

د) في انتخابات عام 1984 ظهرت على الساحة قائمة جديدة تنافست على الاصوات العربية هي «القائمة التقدمية للسلام والمساواة». وحصلت هذه القائمة على 18٪ من الاصوات العربية، في حين هبطت نسبة التصويت للجبهة الديمقراطية الى 33٪ ومن الظواهر المهمة في هذه الانتخابات اختفاء القوائم العربية المرتبطة بحزب التجمع العمالي عن الساحة السياسية بعد فشلها في الانتخابات السابقة. وفي نفس الوقت هبط ما حصل عليه حزب العمل الى 24٪ من الاصوات العربية وهو يعني خسارة 15٪ من الاصوات التي حصل عليها (مع القوائم العربية) في عام 1981. وهذا يعني ان القوائم المحسوبة على التيار الوطني حصلت على 51٪ من الاصوات مقابل 49٪ للاحزاب الصهيونية.

نلاحظ من الاستعراض اعلاه ان عملية الفرز السياسي قد تسارعت في الثمانينات وأدت الى ظهور تيارات سياسية جديدة والى تبلور الفكر السياسي لهذه التيارات. في الوقت نفسه اقتربت هذه التيارات من بعضها البعض نتيجة التفافها حول القضايا الرئيسية وهي حل القضية الفلسطينية ورفض المكاانة التي «خصصتها» السياسية الاسرائيلية للفلسطينيين في اسرائيل داخل المجتمع الاسرائيلي. من جانب آخر التقت هذه التيارات حول الهياثات التمثيلية للقطاع العربي وقيادتها واستطاعت ان تتوحد في اساليب النضال ومضامينه. وقد تجلت هذه الوحدة في مناسبات عديدة وكان آخرها اعلان اضراب «يوم المساواة» في 24

حزيران 1987 . وكانت هذه التحولات نتيجة مباشرة للتغيرات التي حدثت بين الجماهير العربية من حيث تطور مستوى الوعي السياسي والوطني الذي اجبر حتى اعضاء الكنيست التابعين للحزب الصهيونية ان ينضموا الى الهيئات التمثيلية ويشاركوا في النضالات التي تخوضها الجماهير العربية . ويبقى في الهامش عدد من رؤساء المجالس المحلية العربية التابعين للحزب الصهيونية الذين يتعاونون معها في سبيل اضعاف الهيئات التمثيلية . ويعتمد هؤلاء على بقايا البناء الاجتماعي التقليدي التي تتمثل في الانتماءات العائلية و«الحماثلية» والقبلية والطائفية، وهي نقطة ضعف واضحة في العمل السياسي العربي . وما زال هؤلاء يستطيعون تجنيد عدد ليس بقليل من المصوتين في الانتخابات العامة والمحلية . ولكن بالمقارنة مع الماضي غير البعيد فان قدرتهم تضعف باستمرار وبوتائر متسارعة، وبالمقابل فان التيارات السياسية المحسوبة على «الخط الوطني» تستطيع استقطاب معظم الجماهير العربية . ولكن السلوك الانتخابي ما زال يشوبه بعض الغموض والتناقضات كانعكاس للتناقضات التي يعيشها العرب في اسرائيل، وخاصة التناقض على مستوى الممارسة بين الولاءات التقليدية والانتفاء الوطني، والتناقض بين الاخير وبين المصالح المادية للأفراد .

سياسة السلطة واحزاب الصهيونية في الثمانينات : يلاحظ من متابعة العلاقة بين السلطة الاسرائيلية والاقلية العربية في اسرائيل ان هذه السلطة يسودها الشعور بأن دولة اسرائيل قد فقدت السيطرة على العرب فيها، أو ان هذه السيطرة قد ضعفت كثيرا، ولذلك تجد نفسها بعد اربعين عاما مضطرة الى تكثيف استعمال وسائل التهديد والقمع وعرض العضلات . ولا يعود السبب في ذلك الى «الانقلاب» السياسي الذي جاء بحزب الليكود الى سدة الحكم، بقدر ما هو نابع من الاحساس بتعاظم قوة الاقلية العربية و«وقاحة» هذه الاقلية في الجهر برفض المنطلقات الاساسية التي تبني عليها السياسة الحكومية ومحاولتها تقويض الوضع القائم واعادة تعريفه من جديد، كما سنرى لاحقا .

بعد نجاح الليكود في استلام السلطة عام 1977 عين مستشارا جديدا للرئيس الوزراء للشؤون العربية هو موشيه شارون . ولكن شارون استقال بعد فترة قصيرة، بسبب رفض الحكومة تخصيص الوقت لبحث سياستها تجاه العرب، وتم تعيين غور - أريه مكانه . والحقيقة ان تغيير المستشارين لم يؤثر على السياسة القائمة . وكان وصول الليكود الى الحكم قد مكنه من التغلغل الى القطاع العربي ومضاعفة عدد الاصوات التي حصل عليها سابقا حتى وصل الى 12 ألف صوت في العام 1984 . وكذلك حصل على رئاسة عدد من المجالس المحلية العربية (مثل مجالس البعنة وجلجولية) .

وفي وجه التطورات التي حصلت في القطاع العربي والشعور بضعف السيطرة حاول

الليكون تشديد قبضته على الجماهير العربية ووضع حد لهذه التطورات . ويلاحظ انه كثف من استعمال أنظمة الطوارئ في هذه المرحلة، مما يدل على عجز الاجهزة والاساليب الاخرى. وبالرغم من التعديل الشكلي الذي جرى على أنظمة الطوارئ عام 1979، أي تحت حكم الليكون، الا انها تبقى الاداة الرئيسية في يد السلطة الحاكمة لارهاب الاقلية العربية. في العام 1980 لجأ رئيس الوزراء مناحيم بيغن اليها واصدر أمرا بمنع عقد مؤتمر ممثلي الجماهير العربية في الناصرة، وفي العام 1981 استعملها لمنع عقد مؤتمر «لجنة التنسيق القطرية» للحركات المنتمة لأبناء البلد والحركة الوطنية التقدمية. وقبل ذلك، 1979، تم فرض الإقامة الجبرية على ستة طلاب من الحركة الوطنية التقدمية وتكرر استعمالها لنفس الغرض في السنوات اللاحقة. ففي عام 1984 كان ثمانية من قادة أبناء البلد تحت الإقامة الجبرية⁽⁴⁶⁾، كذلك تم تقييد حركة عدد من النشيطين السياسيين مثل رياح ابو العسل وكامل الضاهر من القائمة التقدمية للسلام. وما زال عشرات من الادباء والفعالين ممنوعين من دخول الاراضي المحتلة. وفي نفس الاتجاه كثفت السلطة من التهديد وتنفيذ أوامر هدم البيوت في القطاع العربي، وتهديد عدد من المجالس المحلية العربية بحلها. وقد تم حل البعض منها وتعيين لجان لادارة شؤون القرية (أمثلة على ذلك: مجلس المغار، كابول، عبلين وغيرها). وفي الوقت نفسه استمرت السلطة بمحاولاتها عزل القطاع العربي ايدولوجيا وسياسيا بتوجيه الاتهام في كل مناسبة للحزب الشيوعي وعناصر «متطرفة» بتحريض العرب ضد الدولة ونسبة كل نشاط من أجل المساواة والمطالبة بالحقوق الى أنه عمل «قومي متطرف» و «معاد للدولة»⁽⁴⁷⁾

وقد شعرت السلطة بالقوة المتنامية للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ولذلك حاولت الطعن بشرعيتها من خلال مقاطعتها، فقد اعلن عدد من المسؤولين الحكوميين عن عدم اعترافهم بها⁽⁴⁸⁾. إلا أن ثقة اعضاء اللجنة بأنفسهم على اعتبار ان شرعيتها ووجودها نابعان من انتخاب الجماهير العربية لهم (تصريح ابراهيم نمر حسين، رئيس اللجنة، الانباء، 26 يناير 1982)، اجبر المسؤولين على مراجعة حساباتهم والتعامل مع اللجنة، مع محاولات متكررة للطعن في شرعيتها واستعمال رؤساء المجالس الموالين للسلطة لضعافها وضربها من الداخل⁽⁴⁹⁾.

من جانب آخر استمرت السلطة في الاعتماد على جهاز المخابرات بكثافة في رقابة وضبط القطاع العربي. فهي ما زالت بواسطته تضبط عملية تعيين الموظفين وخاصة في جهاز التعليم أو حتى لضبط قبول الطلاب في معاهد المعلمين⁽⁵⁰⁾، وكذلك لمعاقبة ومضايقة «السليين». ومن الممكن ان يكون هذا الجهاز قد أخذ بالضعف منذ بداية الثمانينات، بسبب نمو الوعي الوطني والسياسي بين الجماهير العربية أولاً، وبسبب ضعف حزب العمل

المستمر في هذا القطاع ثانياً (إذ إن حزب العمل لم يميز بين النشاط السياسي لصالحه وبين عمل جهاز المخابرات، لذلك فإن ابتعاد الكثيرين عن الحزب كان يعني بالنسبة لهم الابتعاد عن السلطة، ومن هنا وقف نشاطهم لصالح المخابرات)، وثالثاً، بسبب هبوط هيئة السلطة بشكل عام ومعرفة المواطنين العرب المتزايدة بحدود صلاحيتها حسب القانون.

وأخيراً لجأت السلطة إلى استعمال البرلمان للحد من النشاط السياسي لأعضاء الكنيست من العرب لكون الوسائل الأخرى غير ممكن استعمالها معهم. فقد تقرر في العام 1987 سحب حصانة عضو الكنيست عن القائمة التقدمية للسلام، محمد ميعاري، إلا أن محكمة العدل العليا أبطلت هذا القرار واعتبرته «استعمالاً متطرفاً ولا منطقياً للصلاحيات»⁽⁵¹⁾. لكن محاولة الضبط والسيطرة على التطورات الحاصلة بين الفلسطينيين في إسرائيل، باستعمال حتى الوسائل المتطرفة، لم تحد من انتشار وتعمق هذه التطورات. وهذا ما أدى بمستشار الوزير أريئيل إينان أن يصرح، في نهاية هذه المرحلة، «إن جهاز مراقبة الاقليات قد فشل في مهمته»⁽⁵²⁾. وفي الوقت الذي كانت السلطة تعمل على تشديد قبضتها على الجماهير العربية فإنه لم يحدث أي تغيير جذري على سياسة الأحزاب الصهيونية الأخرى تجاههم، وخاصة حزب العمل الذي كان شريكاً في الحكم في الفترة 1984-1988. وكان عدم تغيير مواقف الحزب، إلى جانب الوعي الوطني والسياسي المتنامي والمعرفة المتزايدة بالنظام السياسي في إسرائيل، قد أدى إلى «تحرر» الكثيرين من الموالين للحزب من هذا الولاء وجعلهم يتجهون إلى أحزاب أخرى، حسب ما تتطلب مصالحهم. وقد وصل الأمر ببعض منهم أن يدعم عدة أحزاب في الوقت نفسه، في الانتخابات العامة، حتى يحافظ على علاقاته مع جميعها ويحقق مصالحه في الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة. وهذا التوجه متناقض تماماً مع ما كان سائداً في الماضي عندما كان الحزب الواحد (وخاصة حزب العمل) يدعم عدة قوائم انتخابية محلية متنافسة في الوقت نفسه.

وكانت مجمل التغيرات التي حدثت قد أجبرت الحزب على تغيير أساليب دعايته بين العرب. فبدلاً من توجيه مجهوده لاستقطاب القيادات المحلية التقليدية أخذ يؤكد في دعايته على مصلحة الجمهور العربي ككل. ولكن الحزب ظل يتصرف في القطاع العربي كأنه الحزب الحاكم، مستعملاً أساليب الضغط والتهديد، حتى في السنوات 1977-1984 حيث كان في المعارضة. وكان هذا سبباً في أن بعض القيادات العربية المحلية حافظت على علاقاتها مع حزب العمل، على الأغلب دون حماسة وبصوت خافت، على أمل أن يعود إلى الحكم. هذا بالإضافة إلى أن الحزب كان لا يزال يحتفظ بمناصب مهمة في الإدارات الحكومية المختلفة ويسيطر على المستدروت.

وبعد ان ثبت للحزب فشل القيادات التقليدية الموالية له على أثر فشل القائمة العربية المرتبطة به عام 1981، بدأ يتوجه للعناصر الشابة المثقفة محاولا كسب ثقتها. وفي العام 1984 اعطي الاعضاء العرب فيه ولأول مرة حرية انتخاب مرشحهم للكنيست بشكل ديمقراطي، وبذلك تم ترشيح عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة. ويظهر ان الحزب فعل ذلك كاجراء شكلي ولم يقصد من ورائه اجراء تغيير جذري في معاملته للعرب «كموالين» وليس شركاء. فقد حاول تقييد حرية عضو الكنيست دراوشة خاصة في الامور السياسية. فقد اعلن رعنان كوهين (رئيس الدائرة الانتخابية في حزب العمل حاليا ومدير الدائرة العربية سابقا) «ان دراوشة قد اهتم اكثر مما يجب في الامور السياسية.. ولم يبذل مجهودا كافيا لمعالجة القضايا اليومية التي تشغل بال الناخبين العرب»⁽⁵³⁾. وحزب العمل يشعر يوما بعد يوم بفقدان السيطرة حتى على اتباعه لأن هؤلاء لم يستطيعوا البقاء خارج «الاجماع الوطني» الفلسطيني. فقد زاد نشاطهم في الهيئات التمثيلية للعرب مثل لجنة المتابعة الموسعة واللجنة القطرية وشاركوا في اتخاذ قراراتها وتنفيذها، وخرج بعضهم، وخاصة اعضاء الكنيست، عن خط الحزب لدرجة التناقض معه احيانا⁽⁵⁴⁾.

ومع كل اجراءات ومحاولات الحزب في هذه المرحلة وقف التدهور في علاقته مع المصوتين العرب إلا أنه لم ينجح في ذلك. وقد تدهورت اكثر هذه العلاقات أثر دخوله في ائتلاف حكومي مع الليكود بعد انتخابات عام 1984، مع انه كان في دعايته الانتخابية يحذر العرب من خطر عودة الليكود الى الحكم على مصالحهم. وفي نفس الوقت نجده يؤيد سياسة حكومة الليكود ويصوت الى جانبها في سن القوانين التي تميز ضد العرب.

ويمكن ان يكون لانسحاب حزب «مبام» من التجمع العمالي أثر في هذا التدهور. وقد عاد هذا الحزب الى نشاطه المستقل في القطاع العربي منذ عام 1984، واصدر من جديد صحيفته «المرصاد» باللغة العربية. لكن الحزب ما زال يعاني من حقيقة اشتراكه في الحكم مع حزب العمل اكثر من عشرين عاما دون ان يؤدي الى تغيير في سياسته تجاه العرب. ويلاحظ أن حزب «مبام» يؤيد قرارات ممثلي الاقلية العربية في الاضرابات العامة التي يعلنونها. وقد شارك ممثله، عضو الكنيست محمد وتد، بشكل فعال في دعم هذه القرارات، وكان آخرها اضراب «يوم المساواة» في 24 حزيران 1987.

تلخيص المرحلة الثالثة: تعتبر التطورات التي حدثت في المرحلة الثالثة استمرارا لتلك التي حدثت في المرحلة السابقة، وتشير الى تراكم هذه التطورات من جهة والى تسارع عملية التغيير. وتتميز هذه المرحلة بالظواهر التالية:

أولا، تبلور قيادة عربية - فلسطينية على المستوى القطري، نشأت من خلال الهيئات

والاطر التمثيلية. وهي تستطيع تعبئة الاكثرية الساحقة من الجماهير الفلسطينية في اسرائيل، بما فيها التجمعات السكانية التي كانت تعتبر، حتى وقت قريب، بعيدة عن مركز الاحداث.

ثانيا، تحولت مضامين النضال من المطالبة بتحسين ظروف العيش واحيانا المساواة، على المستوى المحلي، الى النضال من أجل حل القضية الفلسطينية حلا عادلا والى رفض المطلقات والأسس التي تقوم عليها السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في البلاد، ومن خلال ذلك «الاستئناف» على صبغة وطابع الدولة كدولة يهودية - صهيونية.

ثالثا، تثبيت وترسيخ الانتماء الوطني الفلسطيني بحيث لم يعد موضوع الهوية الوطنية محل تساؤل، على الاقل من جانب الفلسطينيين في اسرائيل انفسهم.

رابعا، تسارع عمليات الفرز السياسي في القطاع العربي، الذي اظهر تيارات سياسية جديدة ومن هنا تعدد هذه التيارات. والى جانب هذا التعدد وبلورة الفكر السياسي للتيارات المختلفة فان معظم الفئات والحركات السياسية اقتربت من بعضها البعض والتفت حول القضايا السياسية الرئيسية، على الاقل في مواقفها المعلنة.

خامسا، هناك اختلاف واضح بين المستوى التنظيمي ومستوى الاداء في المرحلة الثالثة وبين المستويات التي عرفناها في المراحل السابقة، في مجال العمل السياسي المحلي والقطري، ويظهر هذا الاختلاف في المؤسسات والهيئات التمثيلية وفي الحركات السياسية.

سادسا، ابرزت كل التطورات المذكورة اعلاه مسألة الصدام بين الوعي السياسي والوطني وبين المصالح الشخصية وظروف الحياة اليومية المعقدة التي يعيشها الفلسطينيون في اسرائيل وجعلتها اكثر حدة على مستوى الممارسة السياسية. ومع ان اكثرية الفلسطينيين قد حسمو هذا الصراع في سلوكهم الانتخابي، لصالح التيارات الوطنية، إلا أن جزءا كبيرا منهم ما زال يعيش هذا التناقض.

لقد ظهر لنا من خلال استعراض مجمل التحولات في هذه المرحلة انه يمكن الاشارة الى ميزتين بارزتين تميزان سلوك الفلسطينيين في اسرائيل. الميزة الاولى هي تبدل الشعور بالاحباط واليأس والعجز الى الشعور بالثقة بالنفس وبالقدرة على التأثير على مجريات الاحداث. وهذا الشعور ناتج عن مقارنة الفلسطينيين أوضاعهم اليوم بالاوضاع التي سادت قبل سنوات قليلة عندما كانت أمورهم ومصائرهم في أيدي السلطة دون ان يستطيعوا حتى ابداء الرأي في الامور الخاصة بهم وفي الاحداث الجارية من حولهم⁽⁵⁵⁾.

وليس مهما ان كان هذا الشعور يستند الى قراءة صحيحة للواقع بقدر ما هو مهم في التأثير على سلوكيات الفلسطينيين في اسرائيل.

أما الميزة الثانية فهي مرتبطة بالميزة الاولى وتتمثل في قدرة القيادة العربية في اسرائيل على التفاعل مع الاحداث في الداخل وفي المنطقة بسرعة وبشكل منتظم. وقد برزت هذه القدرة في التفاعل مع الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة. فعلى المستوى العملي تمثل هذا التفاعل باقامة لجان الاغاثة في كل التجمعات السكنية العربية والتبرع المادي، العيني والنقدي. وأما القيادة القطرية فقد دعمت الانتفاضة علنا واعلنت عن الاضراب الشامل في يوم السلام (21 كانون أول 1987) ويوم الارض الثاني عشر (30 آذار 1988) ومظاهرة قطرية (يوم 23 كانون الثاني 1988) وعشرات المظاهرات المحلية. ولا ننوي في هذه الدراسة تقويم مدى تناسب ردود الفعل هذه مع مستوى احداث الانتفاضة، فهي موضوع دراسة بحد ذاته. ولكن الملفت للنظر في احداث العام الاخير هو قدرة القيادة القطرية على السيطرة على الاحداث وتوجيهها حسب ارادتها وقراراتها. وقد تكون هذه القدرة على توحيد الفلسطينيين في اسرائيل، في ردود فعلهم على الانتفاضة، هي التي أثارت القيادة الاسرائيلية وجعلتها ترفع مستوى الصدام معهم في العام الاخير، بينما كانت في الماضي تعمل على التأكيد ان هناك «قضايا» و «مشاكل» يتعرض لها الفلسطينيون في اسرائيل وليست هناك قضية تميز مقصود ينبع من قرار سياسي. وما يلفت النظر في ردود فعل الساسة الاسرائيليين هذه المرة هو لهجة العنف وتذكير هذه الاقلية من جديد ان وجودها في البلاد ليس بديها وان مكتسباتها ليست الا نعمة انعمت بها السلطات وأنه يمكن في أي وقت الغاؤها بسهولة⁽⁵⁶⁾.

ويظهر من مجمل هذه التطورات في المرحلة الثالثة ان الفلسطينيين في اسرائيل قد اندمجوا في النظام السياسي في اسرائيل من حيث اساليب النضال التي اتبعوها حتى الآن ولكنهم بقوا خارج هذا النظام من حيث مكانتهم في المجتمع الاسرائيلي، اذ أنهم لا يشكلون «مجموعة ضغط» ولا يستطيعون ان يكونوا كذلك ماداموا خارج «الاجماع الوطني». ويمكن القول أن ما حدث في هذه المرحلة هو العكس تماما، اذ أنهم ابتعدوا عن هذا الاجتماع بإثارتهم من جديد القضية الرئيسية التي تواجههم وهي قضية مكانتهم في المجتمع الاسرائيلي، ورفضهم للمنطلقات الاساسية التي تقوم عليها السياسة الاسرائيلية. وهذا يعني رفع مستوى الصراع من قضية مستوى وظروف المعيشة والقضايا اليومية الروتينية الى مستوى مسألة الوجود في البلاد بحد ذاته.

الخلاصة

أ (استعرضنا في الدراسة الحالية تغير اشكال التعبير السياسي لدى العرب الفلسطينيين في اسرائيل خلال اربعين عاما. وقد رأينا ان هذه الفترة الزمنية تقسم الى ثلاث مراحل رئيسية، تختلف اشكال التعبير السياسي في كل منها، شكلا ومضمونا، عن المراحل الاخرى. ففي المرحلة الاولى اتبع العرب في اسرائيل أساليب للتعايش مع النظام الجديد وتلخصت منجزاتهم بالبقاء على الارض والحفاظ على الهوية الجماعية. وأما في المرحلة الثانية فقد بدأت عملية بناء الهيئات التمثيلية وتأسيس الحركات السياسية الناشطة في القطاع العربي وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية. ثم كانت المرحلة الثالثة التي اتسمت بثبيت وترسيخ الهوية الوطنية وترسيخ دور الهيئات التمثيلية وبروز قيادة عربية فلسطينية تنبع مصداقيتها وشرعيتها من إرادة الأقلية العربية نفسها، وليس من اعتراف السلطة الحاكمة بها. وكذلك تميزت هذه المرحلة بنقل القضايا السياسية - الوطنية من المستوى القطري الى المستوى المحلي كنوع من التكتيك في العمل السياسي في الظروف السائدة.

كان هذا التغير مقترنا بتطور واضح في مستوى تنظيم وبناء الهيئات التمثيلية والاطر السياسية، الارتقاء في مستوى اداء هذه المؤسسات واسلوب عملها على المستوى المحلي والقطري وفي مضمون النضال الذي تخوضه. هذا التطور الاخير (أي المضمون) هو ابرز هذه التطورات واهمها. فقد انتقل ممثلو الجماهير العربية من الاحتجاج على النقص في الخدمات والتظلم من التمييز اللاحق بالأقلية العربية الى الاشارة الى أسباب التمييز الحقيقية، ومن هنا الارتقاء الى مستوى الاعتراض على المنطلقات الاساسية في السياسة الاسرائيلية تجاه الأقلية العربية. ومعنى هذا الاعتراض هو رفض الطابع اليهودي - الصهيوني للدولة ومطالبتها بالقبول بمبدأ دولة ثنائية - القومية.

ب) حدث هذا التغير في القطاع العربي في اسرائيل بالرغم من سياسة السلطة التي لم يتغير جوهرها، مع أنه حدث بعض التغير الشكلي والسطحي في تعامل بعض الاحزاب الصهيونية مع العرب الفلسطينيين. فالسياسة الاسرائيلية لا يمكن ان تتغير ما لم يتغير طابع الدولة والتعريف الاساسي للمجتمع الاسرائيلي وحدوده الاجتماعية، القومية والسياسية. ان تعريف هذا المجتمع بحد ذاته، كمجتمع يهودي - صهيوني والتطابق بين حدود المجتمع وحدود الدولة يفترض انه مقتصر على فئة ذات مميزات خاصة بها ولا يمكن قبول أي فئة غير يهودية وغير صهيونية في داخله. ومن هذا المنطلق شكل وجود الأقلية العربية داخل الحدود السياسية لدولة اسرائيل حائلا أمام تحقيق الحركة الصهيونية هدفها في بناء دولة تقتصر على مجموعة سكانية تعرف نفسها بأنها يهودية - صهيونية دينيا وقوميا وسياسيا.

من جانب آخر عانت دولة اسرائيل منذ لحظة اقامتها من كونها مقيدة وغير مطلقة الحرية في سياستها تجاه الاقلية العربية بسبب التزامها امام المجتمع الدولي ان تكون دولة ديمقراطية تضمن الحقوق المدنية لجميع مواطنيها. وكانت مجمل الظروف، دوليا ومحليا، قد شكلت حائلا امام تشريد البقية الباقية من العرب - الفلسطينيين بعد اقامة اسرائيل. من هذا المنطلق وتثبيتا لشرعية ومصداقية قيامها، امام العالم الغربي، منحت الدولة للعرب في اسرائيل كامل الحقوق المدنية التي نصت عليها وثيقة الاستقلال. اما على المستوى العملي فقد تم تقييد هذه الحقوق. وكان التعبير عن هذه السياسة عمليا بمنح الاكثرية اليهودية امتيازات اقتصادية وسياسية تضمن تفوقها وفي الوقت نفسه اتخاذ خطوات تفرغ الحقوق المدنية الممنوحة للاقلية من مضمونها وبذلك تعيق تطورها وتضمن دونيتها وضبطها على المدى البعيد. فالهدف المعلن لهذه السياسة هو منع تحول الاقلية العربية الى قوة سياسية يمكن ان تؤثر على طابع الدولة اليهودي - الصهيوني. وقد اتبعت السلطات أساليب ضبط صارمة في سبيل تحقيق هذا الهدف، تحت ستار «الخطر الامني»، تتلخص في ترسيخ تبعية القطاع العربي اقتصاديا للقطاع اليهودي وخضوعه سياسيا. ولذلك استعملت السلطات جهاز الحكم العسكري وانظمة الطوارئ واقامت جهاز مخابرات فعلا لمنع أي نشاط لا يتخمد ولا يتناسب مع الهدف الاساسي الذي وضعته. وقد نجحت هذه الاساليب الى حد كبير في تحقيق هذا الهدف بحيث بقيت الاقلية العربية اضعف من أن تستطيع مواجهة السلطة بشكل فعال يهدد طابع وصيغة الدولة، ولكن على المدى البعيد كان النجاح محدودا. ولفهم اسباب محدودية هذه الوسائل على المدى البعيد لا بد ان نوضح: ان ضمان نجاح السلطات الاسرائيلية في تحقيق الاهداف من سياستها تجاه الاقلية العربية كان منذ البداية، مرهونا بتحقيق الشروط التالية:

(1) ان تبقى الاقلية العربية ضعيفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، مقطعة الاوصال، متعددة الانتهاكات، هزيلة التنظيم، جاهلة وغير قادرة على تحمل تبعات النضال ضد سياسة السلطة. ومن اجل ضمان هذا الشرط كان على السلطة ان تسيطر على التطورات الحاصلة في القطاع العربي وتوجيهها.

(2) ان تبقى الاقلية العربية معزولة عن العالم الخارجي وعن الاكثرية اليهودية حتى تنفرد السلطة بها. لذلك كان لزاما الا تتواجد في القطاع اليهودي فئات ذات تأثير تتناقض مصالحها مع مصالح السلطة، على مستوى جوهر السياسة المقررة تجاه العرب وعلى المستوى العملي - التطبيقي.

(3) ان تستطيع السلطة الاسرائيلية السيطرة على تأثير العوامل والاحداث الخارجية على الاقلية العربية.

هذه الشروط الثلاثة متداخلة، متشابكة ومرتبطة ببعضها. فالخلل في واحد منها يؤدي حتما الى خلل في تحقيق الشرطين الآخرين وبالتالي الى الخلل في جهاز الضبط بأكمله. ويمكننا ان نثبت ان ضمان هذه الشروط على المدى البعيد لم يكن سهلا، أولا لأن جهاز الضبط يعاني من وجود ثغرات وتناقضات في السياسة الاسرائيلية. وثانيا لأن هناك تطورات في القطاع العربي لا يمكن للسلطات السيطرة عليها وتطورات أخرى في المجتمع الاسرائيلي لا بد ان تؤثر على الاول. وثالثا لأن هذه السلطات لا تستطيع السيطرة على نتائج وتأثير الاحداث والعوامل الخارجية، فالتناقضات الجوهرية التي عانت منها هذه السياسة هي:

(1) انها عملت على تقوية القيادات التقليدية المحلية وازعاف القيادات المثقفة والشابة، وفي الوقت نفسه صادرت الارض والاملاك التي كانت أصلا مصدر قوة هذه القيادة. والتحول من مجتمع فلاحي الى طبقة عمالية كان يحمل في طياته بذور نشوء وعي سياسي جديد لا يتناسب مع أهداف السلطة وكذلك نشوء فئات مهنية جديدة لا تستطيع القيادة التقليدية قيادتها وتوجيهها.

(2) بالطريقة نفسها حاولت السلطة دعم وتشجيع الانتفاء الديني - الطائفي، ولكنها سلبت الطوائف الدينية حق إدارة شؤونها بنفسها فطبقت عليها القوانين الاسرائيلية. وبالذات في حالة الطائفة الاسلامية قامت السلطة بمصادرة الاوقاف ومصادرة حقها في تعيين رجال الدين وبذلك صادرت مصدر قوتهم الحقيقي وهبط تقديرهم واحترامهم.

(3) عملت السلطة على استقطاب النخبة العربية بواسطة المكافآت المادية المباشرة أو التسهيلات المختلفة التي يمكن ان تستعمل في الحصول على عائدات مادية. وبعد سنوات طويلة استطاعت هذه النخبة مراكمة ثروات مادية استنفدت الفرص المتاحة لاستغلالها واستثمارها وأصبحت تفتش عن طرق أخرى للاستثمار ولكنها اصطدمت بسياسة تقييد التطور الاقتصادي العربي. من جهة أخرى هناك فئات عربية نشأت من خلال التطورات الاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي ولا سيما التطور الرأسمالي الذي مكن هذه الفئات من الاندماج في العمل التجاري والمقاولات ومراكمة الثروات. وجميع هذه الشرائح العربية الجديدة، بغض النظر عن أسباب نشوئها وتطورها، تتذمر من القيود المفروضة على نشاطها وترفض ان تبقى على هامش الاقتصاد الاسرائيلي والقيام بدور «الوساطة» بين القطاعين.

(4) منحت السلطات الاسرائيلية الاقلية العربية حق الاقتراع للكنيست وحق انتخاب ممثلها في السلطات المحلية، وفي الوقت نفسه قام الحزب الحاكم باستعمال اجهزة الضبط والسيطرة (وخاصة الحكم العسكري والمخابرات) للالتفاف على هذا الحق وتجييره

لصالحه، وهذا ما يتناقض مع نظام تعدد الاحزاب. لذلك كان لا بد أن تعمل الاحزاب الاخرى على سحب مصدر القوة هذا من أيدي الحزب الحاكم. والنتيجة ان أكبر احزاب اليمين (حركة حيروت) كان أول المعنيين بالغاء الحكم العسكري، مادام لا يستطيع المطالبة بالغاء حق العرب في الاقتراع. وقد نجح في ذلك وأدى الى ضعف أجهزة الضبط المستعملة من قبل السلطة والحزب الحاكم، وحول حق التصويت في الانتخابات الى مصدر قوة بأيدي المصوتين العرب. وأما على المستوى المحلي فقد أدى ذلك الى نشوء القيادات المنتخبة التي تستمد مصداقيتها وشرعيتها من الجماهير التي انتخبها.

(5) منحت السلطات الاسرائيلية حق التعليم للعرب من جهة، ووضعت القيود على توظيفهم في جهاز الدولة وسدت امامهم أبواب سوق العمل الاسرائيلي، من جهة أخرى. وبما ان التعليم أصبح قناة الحراك المهني والاجتماعي الرئيسية أمام الشباب العرب فان اغلاق الابواب امامهم اصبح من أكثر مجالات التذمر ومعارضة سياسة السلطة. كما ان انتشار التعليم أدى الى انتشار وسائل الاتصال والتعرف على التيارات الفكرية والسياسية.

(6) عملت السياسة الاسرائيلية على عزل العرب عن الاكثرية اليهودية جغرافيا واجتماعيا. وقد تناقض هذا العزل مع سياسة السلطة الهادفة الى تعدد الانتماءات وتشويه الهوية القومية. وأدى استعمال هذه الوسيلة في نهاية المطاف الى المساعدة في تبلور وترسيخ الهوية الجماعية للفلسطينيين.

الى هذه التناقضات والثغرات في السياسة الاسرائيلية يجب أن نضيف التطور الديموغرافي للاقلية العربية الذي لا تملك السلطة امكانية السيطرة عليه، وكذلك لا تملك وسائل عزل هذه الاقلية عن التطورات والاحداث الخارجية: حرب 1967 ونتائجها، حرب 1973 ونتائجها وغزو لبنان 1982. هذا بالإضافة الى تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية ونوع العلاقات والتأثير المتبادل بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وبين الفلسطينيين في اسرائيل.

كل هذه المتغيرات، من تناقضات وثغرات في السياسة الاسرائيلية والاحداث والتطورات الخارجية والداخلية التي لا تستطيع السلطات السيطرة على نتائجها وتأثيرها، أدت جميعها الى عملية تحول وتغيير شاملة نقلت المجتمع العربي في اسرائيل من مجتمع ضعيف، مقطوع الاوصال، عاجز، يائس ومحبط الى مجتمع يساوي عدد أفراده خمسة اضعاف ما كان عليه في نقطة البداية، معظمهم من الشباب والاولاد، فيه نخبة متعلمة تعد آلاف الجامعيين وعشرات آلاف حاملي الشهادة الثانوية، وأكثريه عمالية تعاني من التمييز واغلاق قنوات الحراك امامهم وشرائح من الطبقة الوسطى تملك الثروات وتعاني من الاحباط بسبب القيود على فرص الاستثمار. إذاً فالقاسم المشترك بين مختلف فئات

القطاع العربي في اسرائيل هو الشعور بالحرمان وسد طرق الحراك أمامهم. والشعور بالحرمان والاحباط مقترن بوعي سياسي - وطني متنام وبإدراك الاسباب الحقيقية لعدم وجود فرص لتحقيق الطموحات، وبوجود ظروف تسهل تعبئة الجماهير للمشاركة في النضال للقضاء على هذه الاسباب (المواصلات، وسائل الاتصال الجماهيرية ومستوى التعليم). وباختصار فان المجتمع العربي في اسرائيل هو مجتمع مختلف تماما عن المجتمع الذي عرفته السلطة الاسرائيلية عندما قررت سياستها تجاهه، كميا ونوعيا. كما ان الظروف السياسية المحيطة مختلفة تماما. ولذلك فاستعمال الاساليب التقليدية نفسها للسيطرة على هذا المجتمع لم يعد يحقق اهداف هذه السياسة بكاملها. ويمكن القول أن تكثيف استعمال وسائل القوة في السنوات الاخيرة هو مؤشر على عجز هذه الوسائل التقليدية. فالسياسة الاسرائيلية لم تتغير في جوهرها بينما تطورت أساليب ومستوى التنظيم والنضال ومضمونه ومستواه في القطاع العربي.

(ج) اخذت بوادر هذا التغير تبرز واضحة في أواخر السبعينات. كانت في البداية عبارة عن نشاط مكثف ونضال من أجل منع السلطة من الاستمرار في مصادرة الارض، ثم تكثف العمل من أجل توسيع مسطحات القرى العربية، المصادقة على الخرائط الهيكلية لهذه القرى، ادخال المناطق العربية ضمن مناطق التطوير، فرز مناطق صناعية وإقامة البنية التحتية الملائمة للصنيع وتشجيع التعليم وخاصة التعليم المهني. واذا امعنا النظر في هذه القائمة فإنها تعبر عن مصالح الشرائح العربية المقتدرة اقتصاديا حتى تعطى الفرصة والشروط المناسبة للاستثمار وخاصة في مجال الانتاج الصناعي. وهي تعني في النهاية الغاء الامتيازات الاقتصادية الممنوحة للاكثرية اليهودية. ولاحظنا انه في الثمانينات بدأت هذه الفئات والعرب الفلسطينيون ككل بالتعبير عن هذه المطالب بمفاهيم سياسية وتجهر برفضها للموقع الذي «خصص» لها في دولة اسرائيل. فهي تعترض على تعريف الدولة وصبغتها الدينية - القومية وتطالب بحقوقها في المساواة مع الاكثرية على اعتبار ان الدولة ثنائية القومية.

وقد ظهر لنا، من الدراسة الحالية، ان الحركات السياسية العربية الناشطة تتفق حول هذه الاهداف، مع أنها تختلف حول الحلول النهائية للقضية الفلسطينية بشكل عام. فالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ترفض تعريف الدولة على أنها يهودية - صهيونية وتسعى الى استقطاب قوى يهودية لا صهيونية من أجل احداث تغيير جوهري في صبغة الدولة وطابعها ومن هنا احداث التغيير في موقع الاقلية العربية. ولكن الجبهة فشلت حتى الآن في محاولتها التغلغل الى الشارع اليهودي وبقي طابعها وطنيا فلسطينيا وشعار التعاون العربي - اليهودي لم يتحول الى حقيقة في الواقع. أما القائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي فهما يمثلان محاولة للنفاذ الى المركز السياسي الاسرائيلي من خلال اليسار

الصهيوني، ولكنها يستندان الى حق العرب في التصويت للبرلمان واستعمالهم كقوة ضغط على السلطات. وحركة ابناء البلد تعمل بالأساس على تعبئة الجماهير العربية سياسياً دون محاولة البحث عن شركاء وحلفاء في الشارع اليهودي إلا في حالات التعاون في قضايا عينية فقط. لذلك فهي حركة وطنية فلسطينية تسعى في المدى البعيد الى حل أممي للقضية الفلسطينية، من خلال بناء مجتمع قائم على الديمقراطية والاشتراكية، أما في المرحلة الحالية فهي تسعى الى انشاء دولة فلسطينية. وهي لا تحاول النفاذ الى المركز السياسي والتأثير على اتخاذ القرارات فيه لأنها لا تؤمن بإمكان التأثير في ظل النظام القائم، الذي هو سبب دونية وضع العرب الفلسطينيين. من هنا ترفض الحركة النضال البرلماني من الأساس. وأما الحركة الإسلامية فمع أنها توافق حالياً على اقامة دولة فلسطينية مستقلة إلا أنها تسعى الى اقامة نظام إسلامي على المدى البعيد، وحتى الآن لم تظهر كحركة سياسية منظمة إلا على المستوى المحلي.

نلاحظ، إذاً، أن القائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي يعتقدان بإمكان التأثير على نظام الحكم في اسرائيل دون تغيير طابعه الصهيوني. ويعتمد هذا الاعتقاد على فهم ينحو الى ان هناك تناقضات جوهرية بين الاحزاب والكتل البرلمانية الاسرائيلية، ولذلك يمكن استعمال قوة العرب الانتخابية للتأثير على اتخاذ القرارات. لكن حقيقة اتفاق الكتلتين الكبيرتين في الكنيست الاسرائيلي على اقامة حكومة ائتلاف منذ عام 1984 تبين ان نظرية هذين الحزبين لا تستند الى واقع، لأن التناقضات كما يبدو ليست حول الجوهر ولكنها حول الاسلوب، وان الاحزاب الصهيونية بأكثريتها الساحقة تتفق في النهاية حول موقفها من موقع الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي وأنه يمكن للعرب استغلال قوتهم الانتخابية فقط في نطاق القبول بهذا الموقع للحصول على بعض المكافآت وليس من أجل تغييره. وأما محاولة تغيير جذري في مكانة العرب الفلسطينيين في اسرائيل فتصطدم باجماع قومي في الاكثرية اليهودية ويجعلها عديمة الجدوى. من هنا يمكن أن نستنتج ان محاولة القائمتين المذكورتين التوفيق بين الانتماء الوطني الفلسطيني وبين السعي للحصول على الحقوق الكاملة في اسرائيل، دون التعرض لطابع وصيغة النظام القائم، تعاني منذ البداية من تناقض جوهري لا يمكن حله باستعمال الحق الديمقراطي في التصويت.

في النهاية نشير الى أن التحول الذي حدث في القطاع العربي، من حيث مضمون النضال السياسي، نحو الضغط من أجل تغيير جذري في مكانة هذا القطاع يضع المجتمع الاسرائيلي أمام مأزق حرج يصعب الخروج منه، إذ عليه ان يتخذ قراراً حاسماً حول مكانة هذا القطاع فيه. ونعتقد أن الخيارات الممكنة، مع الاعتبار ان التخلص من هذه الاقلية غير ممكن في الظروف الدولية والمحلية القائمة، هي التالية:

(1) ان يحافظ على الوضع القائم دون المس بامتيازات الاكثرية أو بالحقوق التي منحت

للاقلية. في هذا الحال يحتاج النظام الى استعمال وسائل قمع اكثر شدة حتى يضمن استمرار سيطرته، أي تعزيز دور العصا في سياسته المعروفة. ولكن ذلك يكلف السلطة ثمنا باهظا على مستوى الرأي العام العالمي. اما على المستوى المحلي فاستعمال القوة سيساهم في تعبئة الجماهير العربية ضد سياسة الدولة.

(2) ان يحافظ على الوضع القائم بواسطة تعزيز دور «الجزرة» من خلال تنازلات في المجال الاقتصادي بطريقة تكثيف المكافآت للعناصر «الاجابية» في القطاع العربي دون المس بامتيازات الاكثرية في مجالات الانتاج. ولكن المكافآت المطلوبة تصبح غالية الثمن وسوف تؤدي من جديد الى تراكم ثروات في أيدي النخبة العربية، كما حدث في الماضي، ولكن الشعور بالاحباط يتزايد بعد سنوات إذا استمرت هذه النخبة في رفض الدور الذي انيط بها. وهذا الاختيار يعني مجرد تأجيل الحسم في الصراع القائم.

(3) ان تقدم السلطة الاسرائيلية تنازلات حقيقية للفئات العربية الصاعدة من خلال تسهيل فرص الاستثمار في المجالات الانتاجية والتطور الاقتصادي. ويعني هذا الاختيار التنازل عن امتيازات الاكثرية اليهودية والغاء طابع الدولة كدولة يهودية - صهيونية. ويمكن ان يقترن هذا الاختيار بالمحافظة على الحواجز الاجتماعية والقومية بين القطاعين وتعزيزها.

ونحن نعتقد أن الاختيار الثالث هو شبه مستحيل بالنسبة للنظام القائم في اسرائيل في الظروف الحالية، لأنه ما زال يستطيع ان يسيطر على الوضع بالرغم من الحلل والضعف الذي أصاب أجهزة الضبط. وحسب دراستنا نرى ان النظام اختار طريقا يجمع بين الحل الاول والحل الثاني. فهو يستعمل وسائل أكثر شدة في السنوات الاخيرة وفي الوقت نفسه فسخ مجالا أوسع للنخب العربية في مجالات المقاولات والمواصلات والتجارة وخاصة في الاستيراد. وهذا الاختيار يعني في النهاية مجرد تأجيل الحسم ولكنه يعني تأجيل الصراع، لأن النخبة العربية تراكم ثروات وقوة تشكل قاعدة اصلب للمواجهة في المستقبل، لا سيما انها ترفض حتى الآن الدور الهامشي الذي خصص لها.

ان الاستنتاج المنطقي من دراستنا هو أن العرب في اسرائيل حاولوا استغلال كل فرصة منحت لهم وكل ثغرة في السياسة الاسرائيلية لتحسين أوضاعهم. وكان مجمل التغيير الذي احدثوه بمجهودهم ومن خلال تجاربهم الطويلة والمريرة، وبتأثير عوامل خارجية وداخلية، كافيا لنقلهم من مرحلة الدفاع عن النفس والصراع من أجل البقاء الى مرحلة المبادرة و«الاستئناف» على مكانتهم في الدولة. ولكن هذه القاعدة ما زالت ضعيفة وبعيدة جدا عن التأثير على توازن القوى بين الاكثرية والاقلية الذي يمكن ان يشكل خطرا على طابع الدولة وصبغتها.

الهوامش

- (1) كان الوسطاء يحصلون على عدد كبير من تصاريح التنقل دون تحديد هوية العمال وبذلك يستغلونهم. أما اصحاب العمل فقد استغلوا بشكل خاص العمال «المتسللين» بدون تصاريح.
- (2) انظر: نيسان، أ «العرب في اسرائيل - مشكلة منسية ولكنها لم تختف»، جريدة دافار، 4 يوليو 1969.
- (3) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات وغيرها انظر: Haidar, 1987a.
- (4) ظهرت هذه التعابير في وثيقة اسرائيل كينغ حاكم لواء الشمال، التي كشف عنها النقاب لأول مرة في صحيفة عل همشمار 7 سبتمبر 1976.
- (5) جريدة هارتس، 10 اكتوبر 1965.
- (6) جريدة هارتس، 20 يوليو 1967.
- (7) جريدة هارتس، 5 يناير 1967.
- (8) تصريح أمنون لين في جريدة هارتس، 5 يناير 1967.
- (9) افيري، ش. «عرب اسرائيل»، جريدة معارف، 6 أغسطس 1971.
- (10) جريدة عل همشمار، 9 أكتوبر 1964.
- (11) روبنشتاين، د. «أدب المقاومة»، جريدة دافار، 25 اكتوبر 1974.
- (12) جريدة الاتحاد، 13 أغسطس 1965.
- (13) جريدة ידיעות احرونوت، 14 اكتوبر 1966.
- (14) جريدة معارف، 10 سبتمبر 1965.
- (15) تم شطب اسم رستم بستوني من قائمة المرشحين للكنيست عام 1965 بسبب آرائه ومواقفه المختلفة عن خط الحزب. انظر Jerusalem Post, 25 Sept. 1964.
- (16) جريدة دافار، 15 ديسمبر 1969.
- (17) جريدة هارتس، 14 يناير 1966.
- (18) جريدة عل همشمار، 6 ديسمبر 1974.
- (19) جريدة دافار، 28 اكتوبر 1974.
- (20) جريدة هارتس، 25 ديسمبر 1974.
- (21) انظر: ياعاري، أ. ، «أتم الافندي وظيفته»، جريدة دافار، 4 يناير 1974.
- (22) تأسست لجان الطلاب العرب في جامعة تل أبيب عام 1968 في جامعة حيفا والتخنيون عام 1973 وفي جامعة بن غوريون في بئر السبع عام 1975، أما أولى هذه اللجان فكانت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس عام 1958.
- (23) رجا اغبارية، في لقاء مع مجلة الهوية والجماهير، يناير 1987: 8.
- (24) جريدة ידיעות احرونوت، 10 ديسمبر 1975.
- (25) وصل عدد العرب في اسرائيل الى 633 ألف نسمة عام 1986، Central Bureau of Statistics, 1987b: 36 - 37.
- (26) انظر: جريدة معارف، 1 يناير 1974، يا عاري، أ. ، «أتم الافندي وظيفته» جريدة دافار، 4 يناير 1974.

- (27) جريدة عل همشمار، 7 سبتمبر 1976.
- (28) جريدة معاريف، 3 ديسمبر 1979.
- (29) جريدة معاريف، 29 ديسمبر 1981.
- (30) اعلنت مجالس قرى عرابة ودير حنا وكفر مندا أول إضراب عام 1981، ثم تبعه إضراب بلدية الناصرة في العام نفسه. بعد ذلك اعلنت اللجنة القطرية إضراباً انذارياً ثم إضراباً عاماً لمدة يومين (28 - 29 كانون أول 1981). وقد لجأ مجلس «المغار» المحلي خمس مرات الى المحكمة لاجبار وزارة الداخلية دفع التزاماتها للمجلس عام 1980/1979. كذلك فعل مجلس كفر ياسيف المحلي وغيره من المجالس.
- (31) جريدة عل همشمار، 7 اغسطس 1983.
- (32) ابتداء من عام 1978 اصبحت انتخابات رؤساء السلطات المحلية شخصية ومباشرة، لذلك وقع مرشحو الرئاسة تحت ضغط الجماهير التي اجبرتهم على طرح مواقفهم في المواضيع السياسية العامة، وهو مؤثر جيد على درجة تسييس هذه الجماهير ووعيها الوطني - السياسي المتنامي.
- (33) عقد أول مؤتمر قطري من نوعه في مدينة عكا وسمي «مؤتمر الارض والمسكن» ثم تبعته ثلاثة مؤتمرات عن التعليم العربي ومؤتمر للخدمات الاجتماعية والصحية، وفي العام الاخير عقد مؤتمر الزراعة العربية ومؤتمر الرياضة العربية.
- (34) جريدة الصنارة، 4 اكتوبر 1985.
- (35) جريدة دافار وعل همشمار، 29 ديسمبر 1987.
- (36) أما التياران الآخران فيؤيدان النضال البرلماني، وقد دعم احدهما الجبهة بينما دعم الثاني القائمة التقدمية.
- (37) نشرة الهوية والارض، آذار 1987 : 33.
- (38) انظر مشروع البرنامج السياسي لحركة ابناء البلد (يوليو) 1988 : 5.
- (39) انظر: مشروع البرنامج السياسي لحركة ابناء البلد (يوليو) 1988 : 8.
- (40) انظر: مشروع البرنامج السياسي لحركة ابناء البلد (يوليو) 1988 : 7.
- (41) الراية، 18 ديسمبر 1987.
- (42) مجلة الهوية والجماهير، 9 يناير 1987.
- (43) منذ عام 1984 والحركة تتحالف مع جبهة الطلاب العرب في قوائم مشتركة في انتخابات الطلاب. كما ان عددا من الحركات المحلية فيها عناصر مشتركة من الحركة والجبهة مثل حركة معليا الغد وجيش المستقبل.
- (44) خاضت الحركة الاسلامية الانتخابات المحلية في عدة قرى فاستطاعت ان تفوز برئاسة مجلس كفر برا وبأكثرية الاعضاء في مجلس كفر قاسم وعلى تمثيل في مجلس الطيبة.
- (45) استطاعت الحركة سن قانون محلي يمنع المتاجرة بالمشروبات الروحية في بلدة مجد الكروم في الجليل، ووصل عدد الفرق الرياضية التابعة للحركة الى 22 فريقاً وهي تنظم دورياً خاصاً بها، كما أنها اقامت عدداً من حضانات الاطفال.
- (46) مجلة كوتيرت، راشيت، 15 فبراير 1984.
- (47) انظر تصريح موشي ارينز عن يوم المساواة في: Jerusalem Post, 25 June 1987.

- (48) كما صرح كوبرسكي مدير عام وزارة الداخلية : عل هـشمار 28 أغسطس 1979 ، وكذلك وزير التربية والتعليم : الانباء 11 أكتوبر 1979 .
- (49) في أكتوبر 1986 اعلن الوزير إرينز المسؤول عن الشؤون العربية عدم اعترافه باللجنة وأنه سيدير شؤون العرب من خلال اجتماعات مع الرؤساء العرب كل على حدة . قررت اللجنة مقاطعته وامتنع الرؤساء عن لقاءه فراجع عن موقفه ووافق على لقاء ممثليها انظر : Jerusalem Post, 7 Nov. 1986 .
- (50) جريدة كل هـعير، 7 مارس 1986 .
- (51) هنجبي، م : «محكمة العدل العليا تصد الكنيسة» ، مجلة كوتيرت راشيت، عدد 256، 28 أكتوبر 1987 .
- (52) جريدة كل هـعير، 30 أكتوبر 1987 .
- (53) جريدة كل هـعير، 5 فبراير 1988 .
- (54) قاطع عضو الكنيسة حمد خلالي جلسة الاحتفال بمرور مائة عام على الاستيطان . كذلك حاول عضو الكنيسة عبد الوهاب دراوشه الاشتراك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان .
- (55) صرح رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ، ابراهيم نمر حسين ، في مقابلة مع مجلة كوتيرت راشيت (عدد 265 : 3 ديسمبر 1987) مايلى : «يسود في القطاع العربي اليوم شعور كبير بالثقة بالنفس . اكثر ما تطور لدينا هو اسلوب التنظيم . في الماضي سادت قيادة تقليدية كانت تحل المشاكل وتعالج شؤونها تحت الطاولة . أما اليوم فلدينا قيادة مثقفة تعرف ماذا تريد . حتى أن أعضاء الكنيسة العرب في الاحزاب الصهيونية لا يتحدثون بالطريقة التي تعودناها . اليوم لدينا كرامة ، فالعربي يسير رافعا رأسه مبهجا . شعوره جيد لأن القطاع العربي موحد تحت قيادة قوية تهتم بمصلحة كل الجماهير العربية» .
- (56) اقترح عضو الليكود حاييم كاوفمان فرض الحكم العسكري من جديد على المناطق العربية (الاتحاد 22 ديسمبر 1987) . كما اقترح ارييل شارون منح حق التصويت في الكنيسة لمن يخدم في الجيش فقط (الاتحاد 28 ديسمبر 1987) . وصرح الجنرال يانوش بن غال ، مرشح حزب العمل للكنيسة ، في مجلس السلام والامن : «أنا شخصيا لا أحب العرب أبدا وأريد أن أنفصل عنهم . كذلك هم لا يحبوني . لم أر بينهم واحدا محبا لصهيون . لقد كنا أربعين عاما في فراش واحد ولكن لم يكن بيننا جنس ولا حب . اذا لماذا لا نتطلق؟ ما هي المشكلة في ذلك؟ حتى الكنيسة تسمح بالطلاق» .

المصادر العربية

- توما، أ .
1982 طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل . عكا : دار أبو سلمى .
- حيدر، ع .
1986 بروز الشرائح البرجوازية العربية في اسرائيل (ملخص محاضرة) . القدس : الملتقى الفكري العربي .
- 1988 «مظاهر الفقر بين العرب في اسرائيل» . الاسوار ، (عدد ربيع) : 39 - 55 .

- قہوجی، ج. 1978 القصة الكاملة لحركة الارض. القدس: منشورات العربي.
- میعاری، م. 1986 «تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 1، (ربيع): 215 - 233.

المصادر العبرية

- افیتسور، م. 1987 «الطيبة: عمليات تغيير» حفراه ورفاحا، مجلد 1، عدد 1: 22 - 30.
- بیریز، ی. یوفال - ديفيس. ن 1968 «بعض الملاحظات حول الهوية القومية للعرب في اسرائيل». هامزراح هاحدش، مجلد 18، عدد 1 - 2: 106 - 111.
- بیلغ، ر. أ. بنيامين. أ. 1988 التعليم العالي والعرب في اسرائيل. تل أبيب: عام عوفيد.
- حیدر، ع. 1985 أنماط من المبادرة الاقتصادية في القرية العربية في اسرائيل، اطروحة دكتوراه. القدس: الجامعة العبرية.
- رنخیس، أ. 1977 عرب اسرائيل ومصادرة الاراضي في الجليل. تل أبيب: معهد شيلواح.
-
- 1981 «المثقفون» ص ص 180 - 196 في أ. لايش، (محرر) العرب في اسرائيل: الاستمرارية والتغيير. القدس: الجامعة العبرية.
- سموحا، س. 1976 «العرب واليهود في اسرائيل: علاقات الاقلية والاکثرية» مجاموت. مجلد 22، عدد 4: 397 - 423.
- شمیر، ش. 1961 «تحولات في قيادة قرية الرامة» هامزراح هاحدش، مجلد 11، عدد 4: 241 - 257.
- لاندائو، ی. 1981 «الاغتراب والتوتر في السلوك السياسي». ص ص 112 - 197، في اهارون لايش، ماجنس، (محرر) العرب في اسرائيل: الاستمرارية والتغيير. القدس: الجامعة العبرية.

مرعي، س. 1974 «المدرسة والمجتمع في القرية العربية في اسرائيل» عيونهم بحينوخ، عدد 4: 85 - 103.

مكتب الاحصاء المركزي (اسرائيل) 1964 نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 166. القدس.

1967 نتائج الانتخابات للكنيست السادسة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 216، ج1، القدس.

1970أ نتائج الانتخابات للكنيست السابعة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 309، القدس.

1970ب نتائج الانتخابات للكنيست الثامنة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 461، القدس.

1978 نتائج الانتخابات للكنيست التاسعة والسلطات المحلية. سلسلة نشرات خاصة رقم 553، القدس.

مكتب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية 1984 نتائج الانتخابات للكنيست العاشرة والحادية عشرة والسلطات المحلية. (يونيو، يوليو)، ليكيظ رقم 41 - 42، القدس.

المصادر الاجنبية

al-Haj, M. & Rosenfeld, H. 1988 Arab Local Government in Israel. Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East.

Ben-Porath, Y. 1966 The Arab Labour Force in Israel. Jerusalem: Maurice Falk Institute.

Central Bureau of Statistics 1987a Labour Force Surveys 1985 (Special Series No. 801). Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

- 1987b Statistical Abstract of Israel 1987 (No. 38). Jerusalem: Central Bureau of Statistics.
- Cohen, A.
1965 Arab-Border Villages: A Study of Continuity and Change in Social Organization. Manchester, UK: Manchester University Press.
- Flapan, S.
1963 "Planning Arab Agriculture." New Outlook 6 (9): 65-73.
- Haidar, A.
1987a The Palestinians in Israeli Social Science Writings (Occasional Paper No. 9). Ontario: Near East Cultural and Educational Foundation of Canada.
1987b Social Welfare Services for Israel's Arab Population. Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East.
1988 "The Different Level of Palestinian Ethnicity." pp. 5-120 in M.J. Esman and I. Rabinovich (Eds.), Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East. Ithaca: Cornell University Press.
- Jiryis, S.
1976 The Arabs in Israel. New York: Monthly Review Press.
- Kamen, C.
1988 "After the Catastrophe II: The Arabs in Israel 1948 - 1951." Middle Eastern Studies 24 (1): 68 - 109.
- Kislev, R.
1976 "Land Expropriations: History of Oppression." New Outlook 19 (6): 23 - 32.
- Landau, J.
1969 The Arabs in Israel: A Political Study. London: Oxford University Press.
1973 "The Israeli Arabs and the Elections to the Fourth Knesset." pp. 198 - 227 in M. Landau (Ed.), Middle Eastern Themes: Papers in History and Politics. London: Cassells.
- Layish, A.
1965 "Muslim Religious Jurisdiction in Israel." Asian and African Studies 1: 49 - 79.
- Lustick, I.
1980 Arab in the Jewish State. Austin, TX: University of Texas Press.

Makhoul, N.

- 1982 "Employment Structure of the Arabs in Israel." *Journal of Palestine Studies* 11 (1): 77 - 102.

Mansour, A.

- 1964 "Arab Intellectuals Not Integrated." *New Outlook* 7 (5): 26 - 31

Mari, S.

- 1978 *Arab Education in Israel*. Syracuse: Syracuse University Press.

Nakhleh, Kh.

- 1975 "The Direction of Local-Level Conflict in Two Arab Villages in Israel." *American Ethnologist* 23: 497 - 516.

- 1977 "Anthropological and Sociological Studies of the Arabs in Israel: A Critique." *Journal of Palestine Studies* 6 (4): 41 - 70.

Oded, Y.

- 1962 "Land Losses Among Israeli Arab Villagers." *New Outlook* 7 (7): 10 - 25.

Oppenheimer, J.

- 1985 "The Druze in Israel as Arabs and Non-Arabs: Manipulation of Categories of Identity in a Non-Civil State." pp. 259-279 in A. Weingrod (Ed.), *Studies in Israel Ethnicity: After the Ingathering*. New York: Gordon and Breach Science Publishers.

Peres, Y.

- 1970 "Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli Arabs." *Middle East Journal* 24: 479 - 494.

- 1971 "Ethnic Relations in Israel." *American Journal of Sociology* 76: 1021 - 1047.

Peretz, D.

- 1958 *Israel and the Palestinian Arabs*. Washington, DC: Middle East Institute.

Rosenfeld, H.

- 1978 "The Class Situation of the Arab National Minority in Israel." *Comparative Studies in Society and History* 20 (3): 374 - 406.

Schwartz, W.

- 1958 *The Arabs in Israel*. London: Faber and Faber.

Selictar, O.

- 1984 "The Arabs in Israel: Some Observations on the Psychology of the System of Control." *Journal of Conflict Resolution* 28 (2): 247 - 269.

Smootha, S.

1984 The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel (Monograph Series on the Middle East No. 2). Haifa: University of Haifa, Jewish-Arab Center Institute of Middle Eastern Studies.

1985 "Existing and Alternative Policy Towards the Arabs in Israel." pp. 334 - 361 in Politics and Society in Israel, Studies in Israeli Society Vol. III. New Brunswick: Transaction Books.

Waschitz, Y.

1975 "Commuters and Entrepreneurs." New Outlook 18 (7): 45 - 53.

Wiemer, R.

1983 "Zionism and the Arabs After the Establishment of the State of Israel." pp. 26 - 63 in A. Scholch (Ed.), Palestinians Over the Green Line. London: Ithica.

Zarhi, S. & Achiezra, A.

1966 The Economic Conditions of the Arab Minority in Israel. Cuvat Havira: Center for Arab and Afro-Asian Studies.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: 5486 صفاة - الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387 - 2549421

ثمن المجلد للمؤسسات : خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها
ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها